المجلس القومي لحقوق الإنسان

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

الملخص التنفيذي
للتقـرير السنـوي
للمجلس القومي لحقوق الإنسان
ديسمبر ٢٠٢٠ - يونيو ٢٠٢٣

تقديم

د/ مشيرة خطاب

رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان

nchrEgypt@

www.nchr.eg

المجلس القومي لحقوق الإنسان

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

الملخص التنفيذي
للتقــرير السنــوي
للمجلس القومي لحقوق الإنسان
ديسمبر ٢٠٢٠ - يونيو ٢٠٢٣

تقديم

د/ مشيرة خطاب

رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان

مقدمة التقرير

أشعر بالفخر، وأنا أقدم للتقرير السنوي للمجلس القومي لحقوق الإنسان، ذلك المجلس الذي تشكل استناداً إلى مسار ديمقراطي جديد ارساه القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣ والمعدل بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١٧ ، ترسيخاً لضمانات استقلالية المؤسسة الوطنية واتساقها مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعروف بمبادىء باريس،

والشكر لمؤسسات الدولة المصرية ودورها في رسم ملامح التشكيل الجديد وهو السابع منذ انشاء المجلس. والذي جاء من خلال تصويت البرلمان" علي ترشيحات توجت بتصديق رئيس الجمهورية ، والذي يثبت دائما انحيازه للقيم المجردة لحقوق الانسان ويبرهن علي سابق خطوته في الارتقاء بسقف ممارسة الحقوق والحريات.

وكأمرأة مصرية، افتخر لما جنيناه من ثمار انحياز واحترام رئيس مصر للمرأة المصرية، وتقديره لنضالها في اكثر المراحل صعوبة في تاريخ الوطن.

وهو ما يجعلني اشعر بالامتنان لتشريفي باختياري كأول امرأة تشغل رئاسة مجلس تمثل النساء ما يزيد عن ٤٤٪ من عضوية المجلس الذي يتمتع منذ نشأته عام ٢٠٠٣ بالمرتبة الاعلي وفق مبادئ باريس. ويشغل ممثلي المجتمع المدني ما يقرب نصف العضوية، وهو تشكيل يذخر بالخبرات والممارسات المتنوعة التي تجعله تعبيرا امينا عن المجتمع المصري.

بدأنا مهمتنا كتشكيل جديد للمجلس في مطلع عام ٢٠٢٢ في ظل فرصة بدت تاريخية تقف مصر علي اعتابها بإطلاق أول استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان بحضور رئيس الجمهورية ، تلتها مبادرات رئاسية تعبر عن قناعة رأس الدولة بجدوي تنفيذ حقوق الإنسان و ترجمتها الي واقع معاش ولالتزام سياسي" بأن الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم" . حيث أعلن رئيس الجمهورية قراره بعدم مد حالة الطوارئ. تلاها أطلاق دعوته لحوار وطني لا يستثني أحداً وبدون تمييز، وشفعه بقراره إحياء لجنة العفو الرئاسي وأن الخلاف في الرأي لا يفسد للوطن قضية، وجاء ذلك بمثابة الضامن للحق في حرية التعبير عن الرأي.

تلك المبادرات غير المسبوقة تبقي بحاجة لتنفيذ يحقق النقلة المستحقة لسد الهوة بين ماض يعتبر حقوق الانسان اجندة غربية، تهدد ثقافتنا مثلما تعرقل الحرب على الإرهاب،

وتفاءلنا بواقع يجسد قناعة رئيس الجمهورية بان "الاستقرار الحقيقي هو رضاء المجتمع" أي ان تمتع المواطنين بحقوقهم دون أي تمييز هو أساس العدل والسلام والاستقرار والتنمية المستدامة، الامر الذي يعتمد على تكاتف شركاء كثر، بدءا بأجهزة الدولة الحكومية والنقابات والاتحادات والأحزاب والجامعات ومراكز الأبحاث ومنظمات المجتمع المدني في توافق وتكاتف وبطبيعة الحال يدعمه تمتع المجلس القومي لحقوق الانسان بصلاحياته التي يكفلها له القانون، وبما يضمن قيامه بالدور الذي ينتظره ويستحقه ما يربو على مائة وخمس مليون من أصحاب الحقوق، في بلد يراهن العالم على دوره الريادي وفق ما تعهدت به الحكومة

المصرية. وتقتضي الشفافية اجراء تقييم موضوعي لأداء التشكيل الجديد المجلس خلال العام الأول من عمره.

ولا يسعني سوي الإشادة بمبادرات الدولة لتأسيس بنية تحتية قادرة على الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين من خلال مبادرات صحية أهمها القضاء على تحدي فيروس سي اوالخطة الطموحة للقضاء علي العشوائيات و، و برامج الإسكان المتنوعة ومبادرة حياة كريمة لتطوير الريف والسعي لتنفيذ منظومة التأمين الصحي الشامل، وتوسيع الرقعة الزراعية المصرية واستغلال الثروات المعدنية والنفطية بعد ترسيم الحدود مع الدول المجاورة.

الا ان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على أهميتها، غير كافية لتحقيق النقلة الموعودة، فهي هي أحد جناحي منظومة حقوق الانسان، ولا يمكن ان تحلق بمفردها، خاصة في دولة بثقل مصر.

ولا يمكن المبالغة في قيمة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان إذا أُريد للحكومة أن تضمن تنفيذ حقوق الانسان. والأهم أن تستند الاستراتيجية إلى التوصيات الصادرة عن عملية المراجعة الدورية الشاملة وغيرها من آليات حماية حقوق الإنسان وأن تتم مراجعة التنفيذ على ضوء ما تم تنفيذه من التوصيات التي قبلتها الدولة . وفي تقديري أن رصد التنفيذ على ارض الواقع هو الضامن لبقاء الاستراتيجية على صلة بحالة الحقوق المنصوص عليها . وتكون وسيلة تقييم التنفيذ بالاستماع إلى أصحاب الحقوق عبر تشاور يتسم بالشفافية والفعالية، يشمل الكافة ومنهم النساء والأطفال والشباب وذوي الإعاقة واللاجئين والنازحين وطالبي

اللجوء الذين يعيشون ويعملون في مصر. الأمر الذي يتطلب توفير موارد مالية وبشرية.

وقد مثلت كلمات الرئيس السيسي عن الحق في الحرية الدينية علي هامش إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان، قفزة نوعية رفعت سقف الحقوق المدنية والسياسية وأدراكا لأهميتها وهي التي طالما مثلت التحدي الأكبر الذي يتعين الالتفات اليه، لوضعها في نصابها الصحيح، كي تتحقق النقلة المنشودة. بل ان تلك التصريحات تصحح وضعا خلفه الدستور المصري الذي يبدأ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خلافا لعرف استقر بالإعلان العالمي لحقوق الانسان والذي ساهمت مصر في صياغته ، يبدأ بالحقوق المدنية والسياسية باعتبارها حقوق لصيقة بالإنسان مثل الحق في الحياة والحق في الهوية وحرية التعبير والحرية الدينية وحرية التجمع والحق في الحماية من التعذيب والعنف والمعاملة غير الإنسانية والمهينة. والحكمة في ذلك ان تلك الحقوق، لا يتطلب تنفيذها موارد مالية عكس الحال في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تلتزم الدول بإنفاذها عبر الأعمال المتنامي وفق أقصى قدر ممكن من مواردها المتاحة، ووفق التعاون الدولي. ورغم ذلك فانه يتعين الاعتراف بأنه لا يمكن الفصل بشكل قاطع بين فئتي الحقوق، جناحي حقوق الانسان.

وفي عصر القرية الواحدة كان من الطبيعي أن تقود مصر العالم بثقافتها العريقة وبقوتها الناعمة في وقت اتفقت فيه جميع دول العالم على الالتزام بحقوق الإنسان كأساس يحكم العلاقة بين الدولة والشعب، وفي الجوهر منه أن البشر ولدوا

متساويين في الكرامة ،وهو الأمر الذي يتطلب من كافة أجهزة الدولة ومن مؤسسات العمل المدني الالتزام بمعايير حقوق الإنسان كما يكفلها الدستور.

وخلاصة القول انه عبر عام منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان، شهدنا مبادرات وضعت مصر أمام فرصة تاريخية لتحقيق انطلاقة في ملف حقوق الانسان.

ولا يفوتني التأكيد هنا أن نظام الأمم المتحدة لحقوق الانسان الذي التزم به العالم طواعية وفي مقدمته مصر لا يكتفي بالتوقيع أو التصديق على معاهدات حقوق الإنسان، بل يركز في المقام الأول على التنفيذ. ووضع لهذا الغرض نظاماً محكماً يساعد الدول على التنفيذ من خلال اللجان التي تم تشكيلها وساهمت مصر في انشائها بموجب كل معاهدة وأُطلق عليها " اللجان التعاهدية" ،

ويسعي المجلس القومي لحقوق الإنسان بتشكيله الجديد أن يأتي أول تقرير يعده ملتزماً بتلك المعايير وتنفيذاً لهذا الالتزام. وتنفيذ حقوق الإنسان هو "العملية التي تتخذ الدولة بموجبها إجراءات لإعمال جميع الحقوق المنصوص عليها في اتفاقيات حقوق الانسان النافذة لصالح الخاضعين لولايتها القضائية. وتقضي ضمن تدابير أخرى بأن تتخذ "كل التدابير التشريعية والإدارية وغيرها " لإعمال الحقوق.

و أنه إذا كانت الدولة هي التي تتحمل التزامات بموجب الاتفاقية، فإن مهمة تنفيذها - أي جعل حقوق الإنسان حقيقة واقعة - تتطلب مشاركة جميع قطاعات المجتمع، وبطبيعة الحال، مشاركة أصحاب الحقوق أنفسهم. وهناك مجموعة واسعة من التدابير اللازم اتخاذها لضمان التنفيذ الفعال، بما في ذلك إنشاء هياكل خاصة مثل المجالس الوطنية المستقلة لحقوق الانسان، والتي اتفقت جميع دول العالم وفي

مقدمتها مصر، علي معايير دنيا لصلاحيات تلك المجالس لضمان استقلالها المالي والإداري وضمان فعاليتها والضمانات التي يتمتع بها اعضائها اثناء القيام بالمهام الملقاة علي عاتقهم، وإخضاع تلك المجالس لعملية تقييم دورية بالغة الصرامة قد ينتج عنها تخفيض ترتيبها اذا ما ثبت عدم الالتزام بتلك المعايير. وقد كفل القانون رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١٧ المنشئ للمجلس في مادته الثالثة قدرا معتبرا من الصلاحيات منها اعداد الخطة القومية لحقوق الانسان واقتراح سبل ووسائل تحقيق تلك الخطة، وتقديم النصح وابداء الرأي في مشروعات القوانين، وتسلم شكاوي المواطنين المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان وهناك أيضا المجالس القومية للمرأة والمجالس القومية للطفولة والمجالس القومية لذوي الإعاقة، بشرط أن تتمتع تلك الهياكل أو الآليات بالموارد والصلاحيات التي تمكنها من القيام بدورها، ومنها تنسيق العمل الوطني الحكومي والأهلي، حيث أن تنفيذ حقوق الانسان بفعالية يتطلب تنسيقاً واضحاً بين جميع القطاعات لإنفاذ الحقوق في سائر الدوائر الحكومية بين كافة مستوياتها ، وبين الحكومة والمجتمع المدني. ويلزم رصد التنفيذ بدقة ويجب أن يشكل هذا الرصد جزءاً لا يتجزأ من عملية الحوكمة على جميع المستويات، وإن وجب أيضاً إجراء رصد مستقل من جانب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ومن جانب هيئات أخرى.

والهدف من تلك التدابير العامة للتنفيذ هو تعزيز تمتع أصحاب الحقوق تمتعاً كاملاً بجميع الحقوق المنصوص عليها في المعاهدة ذات الصلة، وذلك بسن التشريع، وإنشاء هيئات - حكومية ومستقلة - للتنسيق ورصد كافة أشكال العمل الوطني الحكومي أو الأهلي، وجمع بيانات شاملة، وعن طريق التوعية والتدريب وإعداد وتنفيذ سياسات وخدمات وبرامج ملائمة. وعلي سبيل المثال فإن إحدى النتائج

المرضية التي ترتبت على اعتماد اتفاقيات حقوق الانسان والتصديق عليها تصديقاً شبه عالمي هي إنشاء مجموعة واسعة من الهيئات والهياكل والأنشطة الجديدة التي تركز على حقوق الإنسان - حيث تم إنشاء وحدات معنية داخل الحكومة، و تعيين وزراء، وإنشاء لجان مشتركة بين الوزارات، ولجان برلمانية تعني بحقوق الإنسان، وأجريت تحليلات لمعرفة أثر ذلك على أصحاب الحقوق، وخصصت ميزانيات لحقوق الفئات ضحايا التمييز مثل ذوي الإعاقة والأطفال والنساء والعمال المهاجرين، وضحايا الاختفاء القسري وضحايا التعذيب. الخ. وأُعدت تقارير عن "وضع حقوق الإنسان"، كما تم إنشاء ائتلافات للمنظمات غير الحكومية بشأن حقوق الإنسان، و تعيين أمناء مظالم ومفوضين لحقوق الإنسان، وما إلى ذلك.

وما يميز نظام الأمم المتحدة لحقوق الانسان أنه مثّل نقلة نوعية في وضعية الأشخاص الضعفاء والمخاطبين باتفاقيات حقوق الإنسان حيث اتفقت الدول المصدقة على هذه الاتفاقيات أن " تعتبر، في إطار الاتفاقية، أن دورها يتمثل في الوفاء بالتزامات قانونية واضحة تجاه كل صاحب حق". فعلي سبيل المثال، يجب ألا يعتبر إعمال حقوق ذوي الإعاقة، أو الأطفال، أو ضحايا التمييز العنصري أو ضحايا التعذيب عملية خيرية ومنّة تقدم لهم". كما يتعين وضع منظور لحقوق الإنسان لكافة الفئات المعرضة للتهميش أو التمييز في سائر الدوائر الحكومية وفي البرلمان والهيئة القضائية لكل دولة طرف لتنفيذ الاتفاقية بأكملها تنفيذاً فعالاً، وبخاصة في ضوء ما اتفق عليها كمبادئ عامة لحقوق الإنسان، ومنها الحق في الحياة والتزام الدول الأطراف بأن تكفل إلى أقصى حد ممكن أصحاب الحقوق وتنمية قدراتهم إلى اقصي طاقاتها المتاحة وحقهم كأفراد في **التعبير عن آرائهم بحرية في "جميع المسائل التي تمس حياتهم" مع إيلاء هذه الآراء الاعتبار**

الواجب ومن ضمن المبادئ التي تقوم عليها حقوق الإنسان الحق في التمتع بكافة الحقوق دون أي تمييز لأي سبب كان:

هذا وقد اتفقت جميع لجان الأمم المتحدة لحقوق الانسان على أن تنفيذ الحقوق يتم من خلال حزمة من التدابير العامة منها:

١. استعراض التحفظات التي ادخلتها الدولة على اتفاقيات حقوق الإنسان التي صدقت عليها وما إذا كان من الضروري التمسك بها.
٢. التصديق على صكوك دولية أخرى رئيسية متعلقة بحقوق الإنسان، باعتبار أن حقوق الإنسان مترابطة ولا يمكن تجزئتها.
٣. التدابير التشريعية: حيث يلزم استعراض جميع التشريعات المحلية والتوجيهات الإدارية ذات الصلة استعراضاً شاملاً لتأمين الامتثال الكامل لاتفاقيات حقوق الإنسان التي التزمت بها الدولة وأن يتم الاستعراض بكل دقة وبصفة مستمرة، وأن يتناول الاتفاقية لا على أساس كل مادة على حده فحسب، بل في كليتها أيضاً، للاعتراف بترابط حقوق الإنسان وعدم قابليتها للانقسام. وأن يجري الاستعراض بشكل متواصل لا بشكل استثنائي، وأن يشكل جزءاً لا يتجزأ من آلية جميع الإدارات الحكومية ذات الصلة، وأن يجري استعراض مستقل، كأن يجرى مثلاً من جانب اللجان والجلسات البرلمانية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، والدوائر الأكاديمية، ومن أصحاب الحقوق مثل النساء والأطفال وذوي الإعاقة وضحايا التعذيب والعمال المهاجرين وكافة الفئات التي تشملها معاهدات حقوق الإنسان التي صدقت عليها الدولة.

٤. وفي نفس السياق فمن الأهمية بمكان أن نضمن بجميع الوسائل الملائمة أن لأحكام معاهدات حقوق الانسان التي صدقت عليها مصر والتزمت بها أثراً قانونياً في النظام القانوني المصري. الأمر الذي يتطلب نشر هذه الاتفاقيات بين مختلف الأجهزة الرسمية والأهلية وتدريب كافة الكوادر البشرية المعنية بحقوق الإنسان في مختلف أركان السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية ومنظمات المجتمع المدني على أحكام اتفاقيات حقوق الإنسان وكيفية إنفاذها مع وضع حقوق الفئات التي تخاطبها كل اتفاقية من اتفاقيات حقوق الانسان معياراً رئيسياً في كل ما تقوم به من أعمال وتدابير إدارية، وتنفيذية، وتشريعية، وقضائية.

وفي ذات السياق فإنه يتعين وضع منظور لحقوق الإنسان في سائر الدوائر الحكومية وفي البرلمان والهيئة القضائية لتنفيذ التزامات مصر بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان التي صدقت عليها الدولة تنفيذاً فعالاً، . وتبقي الممارسة الفعلية رهن قناعة دوائر صنع القرار بالقيمة العملية لحقوق الانسان لتحقيق التنمية والسلم والامن.

وفي تقديري أن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان كان الأحرى أن تقتصر على المحورين الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والثاني الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تقوم علي حق كل انسان في التمتع بكافة الحقوق دون أي تمييز لاي سبب كان. ويتناول المحور الثالث التدابير العامة لتنفيذ الحقوق مثل تطوير التشريعات وتمكين الاليات الوطنية مثل المجلس القومي لحقوق الانسان والمجالس التي تتناول حقوق بعض الفئات مثل المرأة والطفل وذوي

الإعاقة، ، والتدريب وبناء القدرات ، الالتزام بضرورة جمع بيانات يمكن تجزئتها لتحديد التمييز الفعلي أو التمييز المحتمل ضد بعض الفئات الأضعف. وقد يتطلب التصدي للتمييز إدخال تعديلات في مجالات التشريع والإدارة وتخصيص الموارد المالية والبشرية، وكذلك اتخاذ تدابير تثقيفية لرفع الوعي بحقوق الأفراد ضحايا التمييز، وينبغي التشديد على أن تطبيق مبدأ عدم التمييز لتساوي فرص الحصول على الحقوق لا يعني المعاملة المتماثلة. فقد أكد تعليق عام أصدرته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان على أهمية اتخاذ تدابير خاصة لتقليل الأوضاع المسببة للتمييز أو القضاء عليها.

كما يعد مبدأ الاستماع إلى أصحاب الحقوق وأخذ آرائهم في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المؤثرة عليهم من ضمن المبادئ التي تقوم عليها حقوق الإنسان، إلى جانب الالتزام بأن تكون المصلحة الفضلى لأصحاب الحقوق هي المعيار الأسمي في كل ما يتخذ من قرارات أو أعمال تؤثر عليهم. وتكتسب الحقوق معناها بتوافر سبل تظلم فعالة للتصدي للانتهاكات، ومن هنا تأتي أهمية الدور الذي تلعبه منظومة الشكاوى في المجلس القومي لحقوق الانسان، حيث أنها تعد وسيلة للتعبير عن الرأي بحرية، تكشف أوجه التمييز المحتملة في التمتع بالحقوق وتكشف الثغرات التي تتطلب تدابير تنفيذية تستهدف مقدمي الشكاوي.

د. مشيرة خطاب

رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان

٣١ مايو ٢٠٢٣

الملخص التنفيذي

للتقرير السنوي للمجلس القومي لحقوق الانسان

(ديسمبر ٢٠٢٠ – ديسمبر ٢٠٢٢)

يتضمن التقرير السادس عشر للمجلس القومي لحقوق الإنسان والذي يغطي الفترة من ديسمبر ٢٠٢٠ حتى نهاية عام ٢٠٢٢ ستة فصول رئيسية تتناول تقييم حالة حقوق الإنسان في مصر ، وموقف الشكاوى الواردة للمجلس ، واستعراض انشطة المجلس في نشر ثقافة حقوق الإنسان واعمال اللجان الاخرى ، علاقة المجلس مع الأليات والاطراف الدولية ، استراتيجية عمل المجلس ،وأخيرا التوصيات التي يراها المجلس ضرورية لتعزيز حقوق الإنسان ومعالجة التحديات.

الفصل الأول : تقييم حالة حقوق الإنسان في مصر

الضمانات التشريعية لحقوق الإنسان

خصص واضعي الدستور الباب الثالث من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ للحقوق الحريات والواجبات العامة ،ونصت المادة ٥٣ من الدستور علي المساواة في التمتع بالحقوق وان التمييز في التمتع بها جريمة يعاقب عليها القانون ،علاوة علي ذلك اتبع واضعي الدستور المنهج الحقوقي في صياغة غالبية مواد ،ورغم ان الدستور، مع استثناءات طفيفة ، اعطي الأولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الا أنه تضمن نصوصا شاملة متعلقة بالحقوق المدنية والسياسية كالحق في الكرامة الإنسانية والحماية من التمييز وكفالة الحق في السلامة البدنية والنفسية وتجريم التعذيب وبقدسية الحق في الحرية الشخصية والحياة الامنة وحرية التنقل والاقامة والهجرة ،كما كرس الدستور لحقوق النساء والقضاء علي كافة اشكال التمييز ضدها.

وقد شهدت الفترة من ديسمبر ٢٠٢٠ وحتى نوفمبر ٢٠٢٢ تقدما على صعيد التشريعات التي صدرت لتعزيز حقوق الانسان، وبخاصة الحقوق المدنية والسياسية المتعلقة بتعزيز حقوق المرأة بتغليظ عقوبات تشوية الأعضاء التناسلية للإناث ، والتحرش الجنسي ، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والحق في الحياة والسلامة الجسدية ومعاملة السجناء والمحتجزين والحق في التقاضي وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة ومكافحة الإرهاب ، والحق في التنظيم وتكوين

الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومكافحة الهجرة غير الشرعية ، فضلا عن صدور تعديلات تشريعية تعنى بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية ، بما يعزز الحق في الصحة والتعليم والعمل .

ومع ذلك لا يزال هناك جهد تشريعي مطلوب لاستكمال البنية التشريعية اللازمة لتعزيز الحقوق والحريات العامة والقوانين المكملة للدستور مثل المفوضية المستقلة للقضاء علي التمييز المنصوص عليها في المادة ٥٣ من الدستور، وتعزيز التوافق مع احكام الدستور من جانب والتزامات مصر بموجب انضمامها لعدد من الاتفاقيات والصكوك الدولية من جانب أخر ، وسحب التحفظات علي بعض االاتفاقيات الدولية ،كما أن بعض التعديلات يحتاجان لإعادة نظر في ضوء التأكيد على حتمية توفير ضمانات احترام حقوق الإنسان في سياق مكافحة الارهاب، حيث يرى المجلس القومي لحقوق الانسان ضرورة معالجة العبارات التي تبدو هلامية في هذا التعديلات وتفتح الباب لإساءة استخدامها او تفسيرها، وقد يتم توظيفها لانتهاك بعض الحقوق والحريات العامة، كما يدعو المجلس لضرورة مراجعة التعديل المتعلق بالفصل بغير الطريق التأديبي ، وربط اي إجراء في هذا الصدد بقرار صادر عن سلطة قضائية وبعد توفير كافة ضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة وفقا لأحكام الدستور .

وفى السياق ذاته شهدت الفترة التى يغطيها التقرير صدور أحكام قضائية من محكمة القضاء الإداري (مجلس الدولة) أو المحكمة الدستورية العليا ، متعلقة بحقوق الإنسان كالحق في الصحة والتعليم ، وحقوق المرأة والأشخاص "ذوي الإعاقة" ومكافحة الإرهاب ، ومنها ما يرى المجلس انه يتطلب تعديلات تشريعية اعمق لمعالجة اثاره التي قد تكون سلبية كالحكم الصادرمن الدائرة الثانية بمحكمة القضاء الإداري خلال شهر يناير ٢٠٢١ والذي رسخ لعدة مبادئ قضائية ، منها أن التعيين بوظيفة مندوب مساعد هي سلطة تقديرية مطلقة لا يحدها سوى الصالح العام ، ولابد من تهيئة بيئة العمل حتى تتناسب مع طبيعة المراة، ومنها ما هو ايجابي ومعزز لضمانات الحقوق والحريات كالحكم الصادر عن محكمة القضاء الإداري بالدقهلية لتخفيف الأعباء المالية عن كاهل المتقاضين أمام محكمة الأسرة ومنح الأم حق استخراج شهادة ميلاد إبنها ، كما كشفت بعض الاحكام القضائية

عن تقصير المشرع في سد ثغرات قانونية قد تؤدي لانتشار خطاب الكراهية والارهاب ، ومن ذلك مثلا حكم المحكمة الادارية العليا في يونيه ٢٠٢١ بشأن احقية الافتاء لصالح احد المواطنين بمحافظة البحيرة ، وقالت المحكمة في منطوق حكمها أن هناك فراغ تشريعى – وليس شرعياً - لتنظيم عملية الإفتاء.

الحقوق المدنية والسياسية

رصد التقرير التطور في ملف الحقوق المدنية والسياسية خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ وهي الفترة التي شهدت إطلاق الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في سبتمبر ٢٠٢١ كأول وثيقة استراتيجية وطنية شاملة في مجال حقوق الإنسان وتُعنى الإستراتيجية، المكونة من أربعة محاور، بالحقوق المدنية والسياسية في محورها الأول، وذلك من خلال تسعة بنود (الحياة والسلامة الجسدية، الحرية الشخصية، التقاضي وتعزيز ضمانات المحاكمة المنصفة، معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين، حرية التعبير، حرية التجمع السلمي، حرية التنظيم، حرية الدين والمعتقد، الحق في الخصوصية)، ويطمح كل بند منها ما لتحقيق عدد من المستهدفات حتى عام ٢٠٢٦ ، وفي ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١ أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسى إنهاء العمل بإعلان حالة الطوارئ التي يتيحها له القانون رقم (١٦٢) لسنة ١٩٥٨ ، لينهي بذلك عقود طويلة من فرض الأحكام الاستثنائية التي امتدت طوال ١٤٠ عاما.

ويرى المجلس أن الانجاز المرتبط بقرار رئيس الجمهورية بانهاء العمل بحالة الطوارئ يضع العديد من المؤسسات أمام تحديات تتطلب التدقيق والمتابعة لقياس نتائج هذا القرار أهمها قدرة سلطات إنفاذ القانون علي التفاعل مع الحالة المصرية استنادا للتشريعات الطبيعية بعد عقود من استخدام القوانين الاستثنائية التي كانت تتيح لهم سلطات وصلاحيات واسعة للتعامل مع المواقف المختلفة وقدرة المجالس التشريعية (النواب ـ الشيوخ) علي تطوير منظومة التشريعات الوطنية بما يتناسب مع طبيعة الأدوار والمهام التي يتطلبها العمل دون إعلان حالة الطوارئ

كما شهدت الفترة التي يغطيها التقرير اطلاق وزارة الداخلية إستراتيجية جديدة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية وقامت بتعديل مسميات بعض القطاعات داخلها ؛ ومنها تغيير مسمى قطاع السجون إلى قطاع الحماية المجتمعية ، ونفاذًا لهذه الإستراتيجية فقد تم إنشاء خمس مراكز كز مطورة للاصلاح والتأهيل بوادي النطرون وبدر و١٥ مايو وسوهاج والعاشر من رمضان ، وهو ما سيؤدي لغلق ٢٥ سجن من السجون العمومية القديمة في مصر ة، كما تم استحداث آليات متطورة لتنظيم الزيارات بالسجون من خلال تحديد مواعيد مسبقة لذوي النزلاء باستخدام تطبيق إلكتروني، وتخصيص خطوط تليفونية لتحديد تلك المواعيد، ورغم التطور الواضح في ملف التعامل مع حقوق السجناء غير أنه تبقي الحاجة لمزيد من التدخلات والوعي بالتحديات التي يمكن أن تعوق نجاح تلك الرؤية واستمرارية العمل بها.

وفي ابريل ٢٠٢٢ اطلق السيد رئيس الجمهورية مبادرة العفو الرئاسي عن المحبوسين والسجناء في قضايا متعلقة بالممارسة السياسية وكذلك الغارمين والغارمات المحبوسين في قضايا عدم الوفاء بالالتزامات المالية الناتجة عن الفقر وقد شارك المجلس القومي لحقوق الإنسان في تفعيل قرار الرئيس من خلال التنسيق مع لجنة العفو وتلقي الطلبات ورفع قوائم المستحقين الي اللجنة ، وبرغم قدرة تلك القرارات علي تحقيق انفراجة واضحة فيما يتعلق بالصورة العامة للدولة واحترامها لضوابط ومعايير حقوق الإنسان التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية غير أنه تبقي الحاجة لضرورة تسريع وتيرة اصدار قرارات العفو وزيادة اعداد المستفيدين منها ومعالجة العوار القانوني الذي أدي لتفشي وتوسع عمليات الحبس الاحتياطي وطول أمد بعضها بما يتجاوز الحد الأقصى للعقوبة .

وفي ابريل ٢٠٢٢ أيضا أطلق السيد رئيس الجمهورية مبادرة الحوار الوطني لتكون أداة للحوار المجتمعي والوصول لتوافق حول اولويات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وقد ساهم المجلس واعضائه باوراق عمل حول رؤيته للترتيبات المؤسسية للحوار وضمانات تعظيم وتحقيق مخرجاته ، ويرى المجلس

ضرورة تسريع وتيرة اجراءات الحوار المجتمعي بما يساهم في سرعة معالجة التحديات المتعلقة بالحق في المشاركة السياسية وحرية الراي والتعبير .

في ظل انتشار جائحة كورونا تم البدء في تطوير منظومة العدالة والاتجاه صوب التحول الرقمي والبدء في تجديد الحبس الاحتياطي افتراضيا (عن بعد)، كما تم تطوير التقاضي الإليكتروني وتطبيقه بالمحاكم الاقتصادية، ورغم هذه التطورات الايجابية الا ان هناك عدد من التحديات التي يتوجب التعامل معها اهمها محدودية كفاءة المنظومة التكنولوجية والربط الالكتروني ومهارة القائمين عليها في تيسير الإجراءات ، النقص الحاد في أعداد القضاة مقابل الحجم الهائل للدعاوي القضائية والمنازعات التي تنظرها المحاكم سنويا، محدودية الثقافة القانونية لدي المواطنين، وافتقاد المنظومة التشريعية الوطنية لقانون ينظم حماية الشهود والمبلغين .

خلال الفترة التي يغطيها التقرير صدرت اللائحة التنفيذية لقانون ممارسة العمل الأهلي ١٤٩ لسنة ٢٠٢١ ، ويوفر القانون ولائحته التنفيذية حرية تأسيس الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ويشجع عملها، ويعزز مواردها المالية، ويمنح مزيد من الإعفاءات والمزايا لدعم النشاط الأهلي، ويشجع عمل المنظمات الأجنبية، وفي اطار الاستجابة لمطالبات المجلس وعدد من منظمات العمل الاهلي وافق مجلس النواب لاحقا على تعديل القانون لمد مهلة تقنين أوضاع مؤسسات المجتمع الأهلي بسبب عدم قدرة عدد كبير من مؤسسات المجتمع الأهلي من عقد جمعياتها العمومية غير العادية بسبب الإجراءات الاحترازية المتبعة لمواجهة جائحة كورونا، أو التعرف على المنظومة الإلكترونية الخاصة بذلك، واستيعاب كافة الإجراءات التنظيمية الواجب استيفاؤها ،كما شهدت نفس الفترة إنشاء التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي ، وذلك وبمشاركة وعضوية كبرى مؤسسات العمل الأهلي والتنموي في مصر ، بهدف تقديم الدعم للفئات الأولى بالرعاية والأكثر استحقاقً.

وفي اطار الحق في حرية الرأي والتعبير، واسترشادا بكفالة الدستور له فقد اشارت الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان لاستهدافها اصدار قانون لتنظيم حق الحصول على المعلومات وقد نظمت لجنة الحقوق المدنية والسياسية بالمجلس ندوه

بعنوان حرية اتاحة تداول المعلومات بين الاستحقاق الدستورى والتحديات بتاريخ ٢٨مايو٢٠٢٣ شارك فيها عدد من الخبراء وممثلى مجلس النواب والشيوخ وعدد من القانونيين وممثلين عن المجتمع المدنى ، وبدأ المجلس الأعلى للإعلام سلسلة من الاجتماعات والحلقات النقاشية بغرض الوصول لتوافق مجتمعي حول مشروع القانون ، ويرى المجلس بضرورة تسريع اجراءات اصدار القانون لان غيابه يشكل نقطة عجز واضحة في البنية المؤسسية للتعامل مع حقوق الإنسان ، فضلا عن ذلك فلا زالت هناك شكاوى متعلقة بحجب بعض المواقع الالكترونية دون دوافع قانونية منطقية.

فيما يتعلق بحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية وخلال فترة التقرير صدر القرارات الجمهورية ٨٠ لسنة ٢٠٢١ ٨١ لسنة ٢٠٢١ بتشكيل مجالس إدارة هيئات أوقاف الطائفة الكاثوليكية والطائفة الإنجيلية، كما شرعت الحكومة في تنفيذ خطة من أجل ترميم بعض الآثار المصرية ومن بينها معابد يهودية في القاهرة والأسكندرية، كما اطلقت وزارة التعليم العالي استراتيجية مواجهة التطرف والفكر التكفيري بالجامعات المصرية ،ولازلت خطة مراجعة مناهج النظام التعليمي الحالي مستمرة حتى عام ٢٠٢٩؛ للتأكد من عدم وجود أي نص قد لا يتفق مع الحريات الدينية، ومبدأ المواطنة، والتعايش السلمي، وبالتوازي استمرت الدولة في تقنين اوضاع الكنائس والمباني الدينية غير المرخصة، ومع ذلك فقد استرعى انتباه المجلس استمرار الخطاب الديني المتشدد وانتشار الأفكار المتطرفة والحاجة لاصدار قانون لمحاربة خطاب الكراهية .

ويرى المجلس في ضوء متابعته لحالة الحقوق المدنية والسياسية بمصر ان هناك حاجة ماسة الي مراجعة الجرائم الأشد خطورة التي توقع عنها عقوبة الإعدام في ظل التوسع القانوني في تطبيقها ،والحاجة لمعالجة تشريعية ومؤسسية شاملة للتعامل مع الممارسات التي تعد من قبيل التعذيب وتمثل انتهاكات لحرمة الجسد، سواء كان ذلك في مراكز الاحتجاز أو الأماكن العامة أو الخاصة الاخرى ووقف ممارسات التعدي، والإيذاء البدني، أو سوء المعاملة، لكلٍ من الأطفال بدور الرعاية الإجتماعية ودور الأيتام، ونزلاء المصحات النفسية، ومصحات علاج الإدمان.

وقد عقدت اللجنة التشريعية بالمجلس حلقة نقاشية حول المحاكمة الجنائية المنصفة بتاريخ ٣٠مايو٢٠٢٣ بحضور عدد كبير من المتخصصين فى التشريع والفقة والقضاء وممثلين عن الجهات الحكومية ذات الصلة واعضاء من اللجنة التشريعية فى مجلس النواب والشيوخ وممثلين عن نقابة المحامين وزارة العدل واساتذه القانون ومنظمات المجتمع المدنى واعضاء المجلس القومى لحقوق الانسان، وقد تناولت الحلقة النقاشية على مدار ثلاث جلسات ضمانات حقوق المتهم فى مرحلة جمع الاستدلالات والتحقيق، مرحلة المحاكمة، الحبس الاحتياطى وبدائلة وسوف يستكمل المجلس النقاش بموائد مستديرة تضم نفس الخبراء لمزيد من التعمق فى الموضوع .

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٢٠ إلى ديسمبر ٢٠٢٢ تأثرت مصر كباقي العالم من ازمتي جائحة كورونا ثم الحرب الروسية الاوكرانية ،وعلى الرغم من لجوء الحكومة الي ضخ حزم من الدعم الموجه لبعض الخدمات العامة والسلع ، الا أن الارتفاع في معدلات التضخم وتاثر سلالسل الامداد وارتفاع تكلفة المحروقات والانخفاض في سعر العملة الوطنية، كل هذه العوامل ادت الي تاثيرات سلبية على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ،رغم ذلك استمرت مصر في تبني عدد كبير من المشروعات القومية في مجالات البنية الاساسية والمدن الجديدة والخدمات العامة باستثمارات ضخمة

وقد شهدت فترة التقرير ، خاصة في ظل الظروف السابقة ، حالة من الجدل المجتمعي حول اولويات الانفاق الحكومي ومدى نجاعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تم تبنيها عقب ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣ ، وهو ما دفع القيادة السياسية في الربع الاخير من عام ٢٠٢٢ للدعوة لعقد مؤتمر اقتصادي ـ فضلا عن ادماج محور السياسات الاقتصادية والاجتماعية ضمن اجندة الحوار الوطني الذي دعا له رئيس الجمهورية في ابريل ٢٠٢٢، وتمثلت أهم الجهود الوطنية في مجال تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية فيما يلي :-

- **مبادرة حياة كريمة (برنامج تطوير الريف المصري) :-** بدأت مرحلتها الأولي في يوليو عام ٢٠٢١ ومخطط نهوها بحلول يوليو ٢٠٢٣ وتستهدف ١٤٧٧ قرية في ٢٠ محافظة ، ويعيش فيها ١٨ مليون مصري .بموازنة ٣٥٠ مليار جنيه ، وقد تم تصميم تدخلاته بحيث تتعامل مع عدد من جوانب الفقر وأبعاده التي يعانيها الريف المصري ، وذلك من خلال توفير ورفع كفاءة خدمات البنية الأساسية ، توفير ورفع كفاءة خدمات التنمية الاجتماعية ، تدخلات التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الدخل الحقيقي لسكان الريف، مد مظلة الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجا داخل القرى المستهدفة، تدخلات تستهدف تطوير الإدارة المحلية ونظم تقديم الخدمات.
- **برامج الاسكان الحضري وتطوير العشوائيات :** خلال فترة التقرير استفاد اكثر من ٥٤ الف مصري من الحصول على وحدات سكنية مدعمة لفئة محدودي الدخل ، الا ان التوزيع الجغرافي للمستيفدين يكشف عن تركز قرابة نصف المستفيدين في المدن المتاخمة لاقليم القاهرة الكبرى ، في حين تقل نسب المستفيدين بدرجة كبيرة في مدن الصعيد والدلتا والمناطق الحدودية ، كما تبنت الدولة خطة طموحة لنقل سكان المناطق غير الامنة، استفاد منها حتى نهاية ٢٠٢١ ، ١,٢مليون مواطن .

- **برنامج التامين الصحي الشامل :** في مطلع عام ٢٠١٨ تم اصدار القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ والذي قضى بإنشاء نظام التأمين الصحى الاجتماعى الشامل يطبق تدريجيا خلال ١٥ عاما في جميع المحافظات ،وفقا للمخطط الزمني ، فقد كان مقررا ان تستكمل المرحلة الأولى خلال الفترة من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٠ ، الا ان الواقع يشير الي حدوث تاخير نسبي في الجدول الزمني ، فخلال الفترة التي يغطيها التقرير دخلت ثلاث محافظات بالفعل الي الخدمة بشكل شامل ، وبلغ عدد المسجلين بالمنظومة من خلال منشآت الهيئة العامة للرعاية الصحية أكثر من ٤,٥ مليون مواطن.

- **الحق في التعليم:** الفترة التي يغطيها التقرير شهدت استمرار خطوات تطبيق المنظومة الجديدة لتطوير التعليم ما قبل الجامعي والتي كانت الدولة قد بدأتها عام ٢٠١٧ ، ويعتقد المجلس ان الوقت لايزال مبكرا ليتم الحكم على مدى نجاح المنظومة في احداث تطوير مستدام على جودة ومخرجات العملية التعليمية وإعمال الحق في التعليم، وتشير الاحصائيات الي تحسن مستوى الاتاحة التعليمية بنسب طفيفة حيث زاد إجمالي عدد الطلاب بالمدارس بنسبة ٣,٤٪، ، فضلا عن زيادة عدد المدارس بنسبة ١,٩٪، ، فيما زاد عدد الفصول بنسبة ١,٨٪، كما شهد التعليم الجامعي طفرة " كمية" في اعداد الجامعات والمعاهد التعليمية ، ويلاحظ المجلس ان هذه الطفرة اقترنت بتوجه واضح نحو التحول للتعليم الجامعي المدفوع وليس المجاني او شبه المجاني (الجامعات الخاصة والأهلية.

- **التنمية الاقتصادية:** شهد عام ٢٠٢٢ ارتفاع كبير في معدلات التضخم وتكلفة الاستيراد نتيجة الازمات العالمية ورفع معدلات الفائدة وهو ما فاقم من مخصصات خدمة الدين في الموازنة العامة للدولة ، ومع ذلك بذلت الدولة جهود لتحفيز الاقتصاد وجذب الاستثمار من خلال تحسين البنية الاساسية الداعمة للاستثمار وضخ استثمارات في قطاعي الزراعة والصناعة، والتحول من استيراد لتصدير الغاز الطبيعي ، إلا أن العائد والمردود من هذه الجهود لم يكن على المستوى المطلوب وهناك حاجة لتطوير السياسات الاقتصادية لخلق هياكل اقتصادية قوية وقادرة على مواجهة الصدمات، وهو ما دعا رئيس الجمهورية والحكومة لتبني عقد مؤتمر اقتصادي ، ودمج المحور الاقتصادي في محاور الحوار الوطني.

- **الحقوق الثقافية :** شهدت الفترة التي يغطيها التقرير مبادرة الحكومة المصرية باطلاق الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في سبتمبر ٢٠٢٢ وضخ استثمارات في صيانة التراث الثقافي الديني .

فيما يتعلق بتقييم حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، يمكن للمجلس استخلاص المؤشرات والملامح التالية

- **معدلات الفقر :** شهدت الفترة التي يغطيها التقرير انخفاض نسبي لمعدل الفقر المادي من ٣٢,٥٪ عام ٢٠١٩ الي ٢٩,٧٪ عام ٢٠٢١ ، وقد كان هناك تاثير سلبي للركود الاقتصادي الذي شهده العالم على استمرار التحسن في الاوضاع المعيشة للمواطنين ، وساهمت كل هذه العوامل الي جانب نقص ملاءمة بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية وأولويات الانفاق العام في معاناة فئات اجتماعية واسعة خاصة .
- **الحق في العمل اللائق** بلغت قوة العمل في مصر حوالي ٢٩,٩٨٥ مليون فرد خلال الربع الثاني لعام ٢٠٢٢، ونسبة البطالة ٧,٢٪ ، وتشير هذه البيانات الي تحسن ملحوظ في معدلات التشغيل ، الا ان هناك تحديات اهمها استمرار الفجوة النوعية في معدل التشغيل ،وارتفاع نسبة المشتغلين في اعمال غير دائمة، وانخفاض نسبة المشتركين في نظام التامين الاجتماعي والصحي ،ونسبة العاملين بعقود قانونية ،ارتفاع متوسط ساعات العمل بالقطاع الخاص لتصل الي ٤٦,٩ ساعة اسبوعيا ،وقد شهدت مصر خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ إجراء الانتخابات النقابية العمالية ، وخروج مصر من القائمة السوداء لمنظمة العمل الدولية .
- **الحق في الضمان الاجتماعي :** يعتبر برنامج الدعم النقدي " تكافل وكرامة" احد اهم الادوات الحكومية لمد مظلة الحماية الاجتماعية للفئات الاكثر فقرا ، ويبلغ عدد الاسر المستفيدة من هذا البرنامج حتى نهاية يونيه ٢٠٢٢ ٤,٥ مليون اسرة تضم ١٧ مليون مواطن،ويبلغ عدد اصحاب المعاشات والمستحقين في مصر حوالي ١٠,٨ مليون مواطن ، ورغم ان عدد المشتغلين في مصر حوالي ٢٧ مليون عامل، الا ان المشتركين في نظام التامين الاجتماعي اقل من ١٤ مليون عامل فقط، وهو ما يلقي باعباء ضخمة على منظومة التامينات القائمة ويهدد استدامتها ،وقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير مطالبات بتعديل بعض المواد المنظمة لضوابط وقواعد المعاش المبكر بقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩.

- **الحق في المستوى المعيشي الملائم :**ساهمت المشروعات القومية التي تم الاشارة اليها في مجالات البنية الاساسية والاسكان والصحة والتعليم في احداث تحسن ملموس في المستويات المعيشية للمواطنين ، خاصة فيما يتعلق باتاحة الحق في السكن والخدمات المرتبطة به والاقتراب نسبيا من معايير السكن الملائم ، وتعد ممارسات مصر في تطوير العشوائيات وبرامج الاسكان الاجتماعي على النحو الذي تم استعراضه سابقا نماذج جيدة لممارسات قابلة للتعميم في مجتمعات اخرى ،إلا أن التحدي الرئيسي المتعلق بالحق في السكن يرتبط باستمرار عدم قدرة بعض الشرائح المجتمعية في الاستفادة من خيارت السكن المتاحة بسبب ارتفاع تكلفة المساكن الي يتيحها القطاع الخاص ،وعدم القدرة على توفير المستندات الثبوتية الممكنة من الاستفادة من المساكن المدعومة ، فضلا عن الاشكاليات التي يثيرها تطبيق اجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة والشكوى من انخفاض قيمة التعويضات وصعوبات الحصول عليها وهو ما يستوجب معالجة تشريعية ومحتمعية شاملة وترشيد التوسع في اجراءات نزع الملكية وتطبيق خطط فعالة لاعادة التوطين، كما ان هناك حاجة ماسة لاعادة النظر في الاشتراطات الحالية للبناء والتي ينطمها القانون ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ لضمان دمج الشق البيئي في التخطيط والتنفيذ العمراني، وقد حققت مصر انجازات جيدة في مجال التغطية بخدمات مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي المامونة في مصر خلال الفترة الماضية، حيث ارتفعت معدلات التغطية بخدمات الصرف الصحي لأكثر من ٦٠٪ على المستوى القومي واكثر من ٤٠٪ في الريف (مقارنة باقل من ٢٠٪ قبل الفترة التي يعطيها التقرير) ، إلا ان الاحصائيات تشير الي ان ٤٨٪ من سكان الريف لايزالوا غير قادرين على الوفاء باحتياجاتهم المعيشية الاساسية (الغذاء والكساء والماوى) ويقبعون تحت خط الفقر ، ورغم جهود الدولة في توجيه منظومة الدعم لسد الفجوة المتعلقة بالاحتياجات الغذائية ، الا أن اجمالي مساهمة الدعم في توفير الاحتياجات الغذائية تبدو محدودة للغاية (٧,٤٪ فقط من الاحتياجات الغذائية للاسرة المستفيدة من الدعم في المتوسط)

- **الحق في الصحة :**رغم الجهود المبذولة في قطاع الصحة بمصر، الا ان الحقوق الصحية لقطاعات كبيرة من المواطنين لا تزال غير ملباة بالشكل الكافي، وتمثل ابرز التحديات في ارتفاع معدل الانجاب الذي يبلغ ٢,٨٥ لكل سيدة ، وارتفاع نسب الانجاب غير المرغوب فيه ، وهو ما يكشف بوضح عن تدني وسوء جودة خدمات الصحة الانجابية، ارتفاع معدلات ختان الاناث على الرغم من الاجراءات التشريعية والمؤسسية التي اتخذتها الدولة وارتفاع نسب العنف المنزلي ضد النساء ،لكن ما يحب الاشادة به هنا قدرة الدولة على التعامل مع جائحة كورونا وتداعياتها الصحية والتمكن من تطعيم حوالي ٩٠٪ من الفئات المستهدفة بالجرعات المطلوبة.
- **الحق في التعليم :**ساهمت الجهود التي بذلتها مصر خلال الفترة التي يغطيها التقرير في زيادة معدلات الاتاحة التعليمية وتقليل معدلات التسرب والخفض النسبي من معدلات الامية ، الا انه على مستوى الجودة لاتزال هناك تحديات كبيرة بسبب العجز في اعداد المدرسين وتدني الاجور وضعف الاهتمام بالتجهيزات اللازمة للمدارس ومرافقها وادواتها التعليمية وارتفاع كثافات الفصول ، كما ان هناك دلائل على ان مخرجات النظام التعليمي والسياسات التعليمية لازالت بعيدة عن متطلبات سوق العمل ، ولا تساهم بشكل ملحوظ ومؤثر في تخريج مواطنين قادرين على المنافسة في هذا السوق سريع التغير.
- **الحقوق الثقافية :** نشير هنا الي وجود عدد من التحديات التي تحتاج الي معالجات شاملة لتعزيز الحقوق الثقافية ة، اهمها الثقافة المجتمعية السائدة وبروز الخطاب الديني غير المتسامح مع بعض الاجتهادات الفكرية والمنجزات الثقافية ، واستمرار بعض ممارسات " الحسبة " الدينية ، والقيود المفروضة على بعض الحريات الاكاديمية ومجالات حرية التعبير ، فضلا عن وجود نوع من الاحتكار لا يمكن انكاره في صناعة الانتاج الثقافي والفني والاعلامي في مصر.

الفصل الثاني: نشاط المجلس وجهوده في التعامل مع الشكاوى

إدراكاً من المجلس القومي لحقوق الإنسان لأهمية التطوير المستمر لمنظومة الشكاوى بوصفها " آلية ديناميكية ، فقد أولي التشكيل الحالي للمجلس القومي لحقوق الإنسان اهتماما خاصا بتطوير المنظومة بما يتفق مع الاختصاصات القانونية للمجلس والمبادىء الدولية ذات الصلة ، وتضمنت عملية التطوير إعادة تنظيم العمل الفني بمنظومة الشكاوى بما يتفق وصلاحيات المجلس بموجب القانون المنشيء له ووفقا لمباديء باريس ، وليعكس الغايات والنتائج المتوقعة للاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان ،تفعيل الية التنسيق والاحالة لمنظومات الشكاوى الأخرى ومقدمي الخدمة العامة في حالة الشكاوى التي لا تنطبق عليها المعايير،وضع قاعدة بيانات مركزية من خلال ميكنة المنظومة وتوحيد قواعد البيانات : بما يساهم في حوكمة آليات الشكاوى ، ويعزز قدرة المجلس على تبني اصلاحات على مستوى السياسات العامة والتشريعات مستندة الي أدلة موضوعية evidence-based .

الشكاوى التي تلقاها المجلس والردود بشأنها

خلال الفترة التي يغطيها التقرير ٢٠٢٠/١٢/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣٠ بلغ عدد الشكاوى والطلبات التي تلقاها المجلس(٣٤١٢) شكوى وطلب ٧٧,٥٪ منها متعلق بالحقوق المدنية ، ٢٢,٥٪ متعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وتقدم المجلس بعدد ٣٥٠١ بلاغ وتلقي المجلس ردوداً بعدد ١٦١٣ رداً بنسبة ٤٥,٨ % من البلاغات المحالة وكانت أكثر الجهات اهتماما بالرد على بلاغات المجلس وزارة التضامن الاجتماعي ، وزارة الداخلية ، الهيئة القومية للتأمنيات الاجتماعية ، النيابة العامة .

وفي إطار مشاركة المجلس في تعزيز الاستفادة من مبادرة رئيس الجمهورية للعفو عن المسجونين وإخلاء سبيل المحتجزين احتياطيا على ذمة بعض القضايا التي دخل أصحابها في نزاع مع الترتيبات القانونية القائمة والمتعلقة بتنظيم ممارسة بعض الحقوق السياسية والمدنية، فقد تلقي المجلس عدد (٤٦٤٧ طلب إدارج على قوائم العفو وإخلاء السبيل) خلال الفترة من أبريل حتى أكتوبر٢٠٢٢ ، وبعد

الفحص الدراسة لبيان مدى انطباق شروط المبادرة تم مشاركة ٤٢٣٦ طلب مع الجهات القضائية والشرطية المختصة ولجنة العفو الرئاسي ليتم التعامل معها في حدود السلطات القانونية المخولة لكل طرف ، وقد جاءت ٣٤٪ من الطلبات متعلقة بمحتجزين احتياطيا، و٦٦٪ من سجناء .

بلغ عدد الشكاوى والطلبات التي تمس الحقوق المدنية والسياسية بما فيها الطلبات المتعلقة بمبادرة العفو الرئاسي ٦٣٣٣) شكوى وطلب ، وكانت أكثر الشكاوى والطلبات تتمثل في طلبات الافراج الصحي والشرطي للمحكوم عليهم بنسبة ٧١٪ ، يليها طلبات الرعاية الصحية وطلبات النقل وتقليل الاغتراب والتي تشكل مجتمعة ٢٢٪ من اجمالي الطلبات والشكاوى ، بينما شكلت الشكاوى التي تتضمن ادعاءات انتهاكات لحقوق السجناء خاصة ما يتعلق بالتعذيب واساءة المعاملة والحرمان من الزيارات حوالي ٥٪ من الشكاوى.

وقد تلقي المجلس ردود وايضاحات من وزارة الداخلية والنيابة العامة خلال فترة التقريربشأن ١٤٠٨ رداً بنسبة ٤٨,٥ % تقريبا من اجمالي الشكاوى والطلبات المحاله لهما والبلغة ٢٩٠٣ بلاغ محال لهما ، ويتضح من الجدول رقم ٥ أن ما يتعلق بشكاوى التعرض للتعذيب واساءة المعاملة فقد تلقي المجلس ردود بشأنها بنسبة ١٠٠٪ من الشكاوى المقدمة ، بينما فيما يتعلق بالحق في الزيارات فقد تلقي المجلس ردود بشأن ٤٤٪ من الشكاوى .

كما تلقي المجلس خلال الفترة التي يغطيها التقرير ٢٢٢ شكوى متعلقة بادعاءات لحالات الاختفاء القسري وتم التواصل بشأنها مع وزارة الداخلية والنيابة العامة وافادت الردود بان ١٨,٥٪ من الحالات نزلاء بالفعل في احد السجون او مقار الاحتجاز، ٣,٦٪ مطلوب في احد القضايا وهارب، و٣٢,٤٪ لم يسبق ضبطه والباقي لا يزال قيد استجلاء مصيره.

تضمنت شكاوى وطلبات الحقوق المدنية والسياسية موضوعات أخرى منها ٩١ شكوى متعلقة بالتضرر من عدم تنفيذ أحكام صادرة لصالح مقدمي الشكاوى ، ٣٧ شكوى متعلقة باستغلال السلطة والنفوذ ، وعدد ٢٨ شكوى متعلقة بالتعسف في استخدام السلطة ،٦ شكوى متعلقة بانتهاكات الحق في الخصوصية والامان الشخصي بالتنمر والتمييز ، وعدد ٢٠ شكوى متعلقة بعدم اتخاذ الاجراءات

اللازمة من جهات انفاذ القانون ، وقد تلقي المجلس ردود بشأن ٤٢٪ من الشكاوى المشر اليها

خلال الفترة التي يغطيها التقرير تعامل المجلس مع شكوتين متعلقتين بادعاءات التعذيب الذي افضي الي مفارقة الحياة ببعض مقار الاحتجاز واقسام الشرطة وتلقي المجلس ردود بشانهما من وزارة الداخلية بينما تلقي رد نهائي من النيابة العامة بشان شكوى واحدة والثانية لا تزال قيد البحث حتى الانتهاء من اعداد التقرير، كما تابع المجلس تحقيقات النيابة العامة بشأن وفاة الدكتور ايمن هدهود وطالب بضرورة شمول تحقيقات النيابة العامة لكل ما اثير حول ادعاء تعرض الدكتور ايمن هدهود للاختفاء القسري قبل وفاته .

تلقى المجلس خلال الفترة التي يغطيها التقرير ٦٦٤ شكوى تندرج تحت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث جاءت الشكاوى المتعلقة بالحقوق الاقتصادية بنسبة ٦٣ % ، ثم الشكاوى المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والحق في الوصول للخدمات العامة في المرتبة الثانية بنسبة ٢٦٪ من إجمالي الشكاوى ،ويشير التقرير الي أن الشكاوى المتعلقة بالتامينات الاجتماعية وطلبات الاستفادة من برنامج الدعم النقدي تكافل وكرامة شكلت نسبة كبيرة من اجمالي شكاوى الحقوق الاقتصادية، كما تلقي المجلس ١٥٤ شكوى متعلقة بالنقل التعسفي والتعسف في استخدام السلطات الاشرافية والحرمان من الحقوق المالية لموظفين وعاملين، وقد تلقى المجلس ردود بشأن ٥٢٪ من شكاوى الضمان الاجتماعي والحصول على الدعم النقدي ، بينما لم تتعدي نسبة الردود على الشكاوى المتعلقة بالتعسف في استخدام السلطة الاشرافية والنقل التعسفي والحرمان من الحقوق المالية للعاملين اكثر من ١١٪ فقط على الشكاوى المقدمة .

تصدرت الشكاوى المتعلقة بالمرافق العامة والشكاوى ذات الطبيعة البيئية (خاصة شكاوى المخلفات البلدية) صدارة الشكاوى الواردة للمجلس في هذا الشأن باجمالي ٩٢ شكوى (٥٤٪ من اجمالي شكاوى محور الحقوق الاجتماعية)، يليها شكاوى الحق في الصحة بنسبة ٣٣٪ من الشكاوى ، ثم شكاوى الحق في التعليم بنسبة ١٣٪ ، كما تلقي المجلس ١٩ شكوى متعلقة بحقوق الأطفال وذوي الإعاقة ، ورغم ان نسبة الردود على هذه الشكاوى كانت ضعيفة الي حد بعيد ، الا أنه من أهم الشكاوى التي تلقاها المجلس في هذا الصدد ونجح بالتنسيق مع وزارة

التضامن الاجتماعي في وقف انتهاك واسع لحقوق الاطفال نزلاء دور الرعاية من خلالها ، هي الشكوى المتعلقة بأحد دور رعاية الايتام بمحافظة الجيزة ، والتي تلقي المجلس شكوى تفيد بتعرض نزلائها من الاطفال لانتهاكات جسيمة ونجح المجلس بالتنسيق مع التضامن الاجتماعي في الدفع باتجاه تعزيز الرقابة والتفتيش على كافة دور الرعاية على مستوى الجمهورية للتحق من عدم حدوث انتهاكات مماثلة.

زيارات السجون ومراكز التأهيل

تم تنفيذ زيارتين مشتركة مع وفود حقوقية وإعلامية ومراسلين محليين وأجانب الي سجن برج العرب ، سجن دمو بالفيوم خلال عام ٢٠٢١ ، وركزت الزيارات وفد المجلس خلال عام ٢٠٢١ علي متابعة التطور في فلسفة وأوضاع مراكز الاحتجاز ودور الإصلاح والتأهيل وخاصة أوجه الخدمات الرعاية الصحية ، واطلع وفد المجلس خلال زياراته عام ٢٠٢١ على خطة مصلحة السجون لتطعيم النزلاء باللقاح المضاد لفيروس كورونا

خلال عام ٢٠٢٢ وبعد التشكيل الجديد للمجلس ، فقد تم إجراء ١٢ زيارة للسجون ومراكز التأهيل استهدفت بشكل رئيسي التعرف عن قرب على خطة تطوير المؤسسات العقابية والسجون ومقار الاحتجاز لتصبح اكثر اتساقا مع المعايير والقواعد الحقوقية، وتتلافي السلبيات التي كانت موضوع عدد من الشكاوى التي تلقاها المجلس القومي لحقوق الإنسان ، كما استهدفت الزيارات اجراء تقييم أولي لمستوى البنية الأساسية والتجهيزات والممارسات المتبعة في النماذج المتطورة للمؤسسات العقابية التي بدأت وزارة الداخلية في انشائها منذ عام ٢٠٢١ ، وإلي أي مدى يلبي هذا النموذج حقوق السجناء والمحتجزين، ويحقق التوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة، فضلا عن التعرف على جهود وزارة الداخلية في استكمال عملية التطوير لباقي السجون الحالية.

ولقد شملت كل زيارة من تلك الزيارات تفقد (المستشفى – المساجد – القاعات الكنسية - قاعة الندوات – المكتبات - المطبخ – المخبز - مبنى الخدمات التعليمية والهوايات – مناطق الورش والمشروعات الانشائية ..الخ)، كما تضمنت كل

زيارة مناقشات موسعة مع مسئولي قطاع الحماية المجتمعية ومسئولي مراكز التاهيل المستهدفة بالزيارة والتعرف على موقف الشكاوى التي تم تلقيها من نزلاء بالمركز ، ويشير المجلس إلى أن من ابرز ايجابيات النموذج المطور لمراكز التأهيل هو انهاء معاناة أسر النزلاء والقضاء على مشكلات الإنتظار في أماكن غير مجهزة وفقا لما رصده المجلس وتلقاه من شكاوى سابقا، ويدعو المجلس وزارة الداخلية الي ضرورة وضع "آليات مؤسسية" مناسبة تضمن استدامة واستمرارية جودة المرافق القائمة والنظم المتبعة في مراكز التأهيل .

وحدات الشكاوى المنتقلة لمنظومة شكاوى المجلس

خلال عام ٢٠٢٢ بدأ المجلس في تشغيل وحدات الشكاوى المنتقلة للتنقل بين المحافظات والمدن والمراكز والقرى ، بهدف التعرف على الوضع الراهن لتقديم الخدمات للفئات الاولي بالرعاية والمعرضة للخطر، خاصة في ضوء ما نصت عليه الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان تحت المحور الاول (الحقوق المدنية والسياسية) من غايات مرتبطة بتعزيز حماية نزلاء دور الرعاية والمصحات ووحدات علاج الادمان من الانتهاكات .

كما هدفت تلك الزيارات تغيير مسار التعامل مع شكاوى وطلبات والتماسات المواطنين وعدم التوقف عند تلقى تلك الشكاوى منهم بل امتد المسار الجديد الى جولات ميدانية للمؤسسات الخدمية بتلك المحافظات للوقوف على أوضاعها وآليات عملها في تقديم الخدمة للمواطن بتلك المحافظات والربط بينها وبين نماذج الشكاوى التي تتلقاها منظومة شكاوى المجلس ، وكذلك نشر الوعى والتعريف بدور المجلس وأهدافه فيما يتعلق بآليات تلقي ومعالجة الشكاوى والتى شملت ستة زيارات إلى محافظات (سوهاج ، أسيوط ، السويس ،الاسماعيلية، بني سويف ، الفيوم

تضمنت زيارات وحدة الشكاوى المتنقلة بمنظومة شكاوى المجلس لكل محافظة اجراء زيارات ميدانية لديوان عام المحافظة، ولقاءات مع السادة المحافظين ونوابهم وقيادات المحافظة ، زيارات للوحدات المحلية للمراكز والاحياء ومراكز

تقديم الخدمات التكنولوجية للمواطنين ، زيارات للمنشأت الطبية ومراكز علاج الادمان ووحدات ومستشفيات الطب النفسي، دور الرعاية للاطفال وكبار السن، زيارات ميدانية لبعض المناطق التي تعاني من مشكلات بالخدمات العامة، وتضمنت الزيارات ايضا الاستماع بشكل متعمق للمواطنين واصحاب المصلحة للوقوف على الشكاوى وتقييم الوضع الحقوقي المتعلق بالخدمات العامة المقدمة للمواطنين

وقد خلصت الزيارات التي اجرتها وحدة الشكاوى المتنقلة لمجلس الي مجموعة من الملاحظات التي تم رفع تقارير وبلاغات بشأنها للجهات المعنية ومشاركتها مع لجان المجلس المختصة للاستبصار بها في تطوير مقترحات تعديلات تشريعية واجرائية تساهم في تعزيز وصول المواطنين للحقوق ذات الصلة

الفصل الثالث : نشر ثقافة حقوق الإنسان وانشطة المجلس ذات الصلة

حرص المجلس خلال فترة التقريرعلى تنفيذ العديد من الأنشطة المختلفة والتي تعزز نشر ثقافة حقوق الإنسان، لعل من أهمها مشروعه الرائد **لمراجعة المناهج الدراسية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني** لإجراء مراجعة علمية شاملة للكتب الدراسية لمراحل التعليم الإبتدائي والإعدادي والثانوي، وقد تم الإنتهاء من تنفيذ مشروع مراجعة المناهج الدراسية للمرحلتين الإبتدائية والإعدادية لعام ٢٠٢٠، وفي هذا الشأن قام المجلس بتسليم وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني دراسة كاملة من أربعة فصول تحت عنوان "أطر ومستويات تضمين قضايا ومفاهيم وقيم حقوق الإنسان بالكتب المدرسية بمرحلة التعليم الأساسي ،كما قام المجلس بعقد ندوتين بعنوان "حقوق الإنسان في مقررات التعليم الأساسي"، و"**التعليم: بين الواقع والمأمول**".

ولأهمية الفن والدراما في تكريس قيم مبادئ حقوق الإنسان ووفقاً لما جرى العمل عليه منذ عام ٢٠١١ ، تم تشكيل لجنة الدراما المنبثقة عن لجنة الحقوق الثقافية لعام ٢٠٢١، بمشاركة عدد من النقاد والكتاب والفنانين ، حيث قامت اللجنة بمتابعة الأعمال الدرامية والتي تم عرضها في شهر رمضان ٢٠٢١، وتم تقييمها لدراسة مدى التعبير عن ثقافة حقوق الإنسان وفقاً للضوابط والمعايير ، وهو ما تكرر بالنسبة للاعمال الدرامية عام ٢٠٢٢ حيث تم تقيم (٢٦) عملاً دراماً، و(٦) أعمال رسوم متحركة في عام ٢٠٢١ ، و حيث تم تكريم عملين رسوم متحركة هما (نور والكتاب العجيب- حلم الفضاء) ، وتكريم (٣) أعمال درامية وهي مسلسلات الإختيار ٢ ، خلى بالك من زيزى ،لعبة نيوتن ،وفي عام ٢٠٢٢ تم تقييم (٢٦) عملاً دراماً ، وتم تكريم ٥ اعمال وهي مسلسلات "بطلوع الروح" ،"فاتن امل حربى"، "مين قال "، "جزيرة غمام " ، "الإختيار ٣ " كما تم إطلاق اسم الكاتب الكبير وحيد حامد على دورة جوائز الدراما الرمضانية وتكريم الفنانة لبنى عبد العزيز

في إطار الحملة القومية لنشر ثقافة حقوق الإنسان التي وضعتها لجنة نشر ثقافة حقوق الإنسان قامت اللجنة بتنظيم ٨ **زيارات ميدانية** لعدد من محافظات

الجمهورية، تضمنت ١١ لقاء تشاوري مع السادة المحافظين، والقيادات التنفيذية بالمحافظات، ورؤساء مجالس المدن، وممثلي مؤسسات المجتمع المدني، وممثلي المجالس القومية المتخصصة، وممثلي الجامعات، والقيادات الطبيعية، وممثلي النقابات، ومسؤولي مراكز الشباب، وبعض ممثلي القطاع الخاص، **وقد خلصت الزيارات و اللقاءات الي عدد من التوصيات الهامة التي تساهم في تعزيز ثقافة حقوق الانسان**

وفي سياق تنسيق الجهود لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قام المجلس بزيارات ميدانية إلى محافظتي كفر الشيخ، وبورسعيد، تضمنت لقاءات مع المسئولين ومتابعة لحالة الخدمات العامة والتعرف على موقف تنفيذ منظومة التأمين الصحي ببورسعيد ، كما تم عقد عدة لقاءات تنسيقية مع قطاعات حقوق الإنسان بوزارات الداخلية ، العدل، النيابة العامة ، التخطيط والتنمية الاقتصادية، التضامن الإجتماعى ، البيئة ، الشباب والرياضة ، والأوقاف ، وزارة التعاون الدولى ، التربية والتعليم ، الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، الهيئة العامة للإستعلامات، فضلا عن توقيع بروتوكولات تعاون مع وزارتي التضامن والعدل بهدف تدريب القضاة ومسئولي التضامن الاجتماعي ، بالاضافة الي تنفيذ خمس برامج تدريبية لعدد من كوادر المحافظات والوزارات ومنظمات المجتمع المدني.

فيما يتعلق بالتواصل مع الشباب فقد عقدت السيدة مشيرة خطاب رئيسة المجلس ٩ لقاءات أستهدفت الحوار مع شباب الجامعات شملت جامعات سوهاج، عين شمس ، القاهرة ،٦ أكتوبر، نيو جيزة، ، والجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني الأهلية بالإضافة الي لقاءات مع مجموعات شبابية متوعة وهي (شباب الباحثين بالمدرسة الصيفية البحثية بمؤسسة مجلس الشباب المصري، الشباب المشاركين في البرنامج التحضيري للنسخة الثانية من أكاديمية شباب المتوسط، لقاء شباب المجالس الأورومتوسطية في إطار النسخة الثانية من أكاديمية شباب المتوسط) ،وقد شارك في هذه اللقاءات نحو ٦٥٠٠ طالب وطالبة من شباب الجامعات ، فضلا عن عدد كبير من القيادات الجامعية واساتذة الجامعات والباحثين.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير عقد المجلس ٩ ورش عمل واجتماعات موائد مستديرة ، حيث تناولت تلك الفاعليات موضوعات تتعلق بالاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، الاصلاحات التشريعية ، مكافحة الفساد، الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، حقوق بعض الفئات مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، زواج الأطفال، المشكلة السكانية، حرية الإبداع والحريات الأكاديمية، العدالة المناخية، كما تم عقد ثلاث جلسات استماع مع نشطاء ومسئولي عدد من المنظمات الحقوقية المصرية التي كانت طرفا في بعض القضايا التي اثارت الجدل في الوسط الحقوقي المصري خاصة القضية ١٧٣ الشهيرة ، وممثلي ورؤساء تحرير عدد من الصحف والمواقع الالكترونية التي لديها شكاوى من تعرضها للحجب ، اما الجلسة الثالثة فقد كانت مع عدد من الاحزاب غير الممثلة في البرلمان أو الممثلة بتمثيل محدود، وذلك بهدف التعرف على رؤية هذه الاطراف لقضايا الإصلاح الحقوقي والديمقرطي في مصر، ومسارات معالجة التحديات التي تطرحها هذه المنظمات والاحزاب والمنصات الإعلامية

الفصل الرابع : التعاون والتشاور مع الهيئات الأممية والاطراف الدولية

واصل المجلس القومي لحقوق الإنسان نشاطه في التعاون والتشاور والتنسيق مع الأطراف الدولية المتمثلة في هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة،والبعثات الدبلوماسية والشبكات الإقليمية والدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان ،حيث تم عقد ١٦٨ لقاء ونشاط مشترك مع هذه الهيئات ،

عزز المجلس خلال الفترة التي يغطيها التقرير من تعاونه مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والتي تضمنت استقبال وفد المفوضية في مصر في نوفمبر ٢٠٢١ وقيام رئيسة المجلس ونائبها بزيارة لمقر المفوضية بجنيف في يونيه ٢٠٢٢ ، وعدد من مسئولي المفوضية كما استقبل المجلس وفد رفيع المستوى من مسئولي وخبراء المفوضية السامية لحقوق الإنسان والممثل المقيم للأمين العام للأمم المتحدة في مصر في يوليو ٢٠٢٢ ، قيام خبراء المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتنفيذ ورشة تدريب متقدمة لأعضاء وباحثي المجلس في اكتوبر ٢٠٢٢ ، كما شمل إطار تعاون المجلس مع الهيئات الأممية لقاءات مع وفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة الأمم المتحدة للطفولة ،صندوق الأمم المتحدة للسكان ،منظمة الهجرة الدولية ،الممثل المقيم للأمم المتحدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لقاء وندوة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر .

كما عقد المجلس عدة أنشطة مشتركة ولقاءات مع أطراف أخرى أهمها الفريق الفني لدول الاتحاد الأوروبي المعتمدة بالقاهرة ودول أوروبية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، ولقاء رئيسة المجلس ونائبها مع سفراء الاتحاد الأوروبي بجنيف،وتعاون المجلس والاتحاد الاوربي في تنظيم ندوة بمقر المجلس في أبريل ٢٠٢٢ ،وقد توج التشاور والتنسيق بين المجلس والاتحاد الأوربي الي إطلاق الطرفين لمشروع تعاون بتمويل من الاتحاد الاوروبي لدعم المجلس القومي لحقوق الإنسان في ديسمبر ٢٠٢٢ يهدف لتعزيز تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وتمكين المجلس القومي لحقوق الإنسان من لعب دور محوري في المراقبة ونشر ثقافة حقوق الانسان وبناء القدرات .

كما تم عقدد عدد من اللقاءات مع عدد من الوزراء و السفراء والبعثات الدبلوماسية في القاهرة اهمها لقاء وزير الخارجية النمساوي (يونيه ٢٠٢٢) ، وزير الشئون البرلمانية الكندي ، مدير إدارة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا في الخارجية الهولندية (سبتمبر ٢٠٢٢) سفراء دول فرنسا ، وإيطاليا ، هولندا ، بريطانيا ، النرويج ، النمسا ، أسبانيا ، السويد ، الدنمارك ، قبرص ، مساعد وزير الخارجية الإيطالي للشئون الثقافية ،استقبال السيد انطونيو لوبيز استوريز عضو البرلمان الأوروربي ورئيس لجنة دول الجوار بالبرلمان ، كما استضاف المجلس اجتماعين مع منظمة فريدريش ايبرت الالمانية ، استقبال السيدة كريستين دوريفال عضو مجلس الشيوخ الفرنسي ورئيسة جمعية الصداقة المصرية الفرنسية بالمجلس، السفير الأمريكي بالقاهرة ، نائب مساعد وزير الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والوفد المرافق له ، السيدة باربرا ليف مساعدة وزير الخارجية الأمريكي

مسئولي المتحف التذكاري للهولوكوست بالولايات المتحدة الأمريكية ، عقد لقائين موسعين بين أعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان ومجموعة من مساعدي نواب الكونجرس الأمريكي ، مقابلة الدكتور لاري لويس مدير الأبحاث بمركز CNA في واشنطن، وعدد من مسئولي المركز ،السفير الكندي بالقاهرة بمقر المجلس ، القاء محاضرة في مجلس الأعمال المصري الكندي في مايو ٢٠٢٢ ، اضافة الي استقبال السفير الياباني بالقاهرة في يوليو ٢٠٢٢ .

كما شارك المجلس في ندة لمناقشة حرية الصحافة عقدت بمقر السفارة الهولندية بالقاهرة في سبتمبر ٢٠٢٢ ، كما تعاون المجلس والسفارة الهولندية في تنظيم ورشة علم موسعة بمقر المجلس في نوفمبر ٢٠٢٢ كما شهد عام ٢٠٢٢ اطلاق مشروع التعاون بين المجلس القومي لحقوق الانسان والسفارة السويسرية بالقاهرة، " تشجيع جهود دعم المشاركة السياسية وآليات الديمقراطية في مصر".

في اطار مواصلة المجلس لدوره ضمن اعمال الشبكات الاقليمية والدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير استضافة المجلس القومي لحقوق الإنسان اجتماع الجمعية العمومية للشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في نوفمبر ٢٠٢١ ، كما شارك

المجلس في اجتماع منظمة الفرانكفونية في نوفمبر ٢٠٢١ ، اضافة الي المشاركة في منتدى شباب العالم في نسخته الرابعة يناير ٢٠٢٢ ، استقبال الدكتور عادل بن عبد الرحمن العسومي - رئيس البرلمان العربي ورئيس مجلس أمناء المرصد العربي لحقوق الانسان ، المشاركة في ندوة نظمتها الرابطة الأفريقية لحقوق الانسان بالشراكة مع المنظمة الدولية للفرانكفونية ووكالة التنمية الفرنسية AFD حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في مجال مكافحة الفساد ،المشاركة في ندوة عقدتها الشبكة الأفريقية بشأن الحبس الإحتياطي في ابريل ٢٠٢٢ ، فضلا عن تنفيذ المجلس لحدث جانبي في مؤتمر المناخ بشرم الشيخ (نوفمبر ٢٠٢٢) بعنوان تغير المناخ وحقوق الأطفال مع إيلاء إهتمام خاص للأطفال في أفريقيا .

وفي سياق مساهمات المجلس ضمن أعمال الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية، فقد استضاف المجلس المؤتمر الدولي للتضامن وخطة التنمية المستدامة، مشاركة المجلس في أعمال الجمعية العمومية للشبكة بمدينة نواكشوط بموريتانيا ، كما شهد شهر ديسمبر ٢٠٢٢ استضافة المجلس للدورة التدريبية التي نظمتها الشبكة العربية لحقوق الإنسان والتي حملت اسم السيد محمد فائق رئيس المجلس السابق.

استقبل المجلس عدد كبير من ممثلي المؤسسات الوطنية والمنظمات الحقوقية العربية الاجنبية، اهمها فد المجلس النرويجي لحقوق الانسان ووفد اللجنة المغربية الوطنية لحقوق الانسان ، وامين عام منظمة العفو الدولية، وعدد من المؤسسات الوطنية بالمنطقة العربية اهمها المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان بمملكة البحرين ،الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة الإمارات العربية المتحدة ،ثلاث زيارات من وفود ومسئولين فلسطينين رفيعي المستوى هم وزير شئون الاسري في السلطة الفلسطينية ، وزير الجدار العازل بالسلطة ، اللجنة الوطنية لحقوق الانسان .

تركزت معظم المناقشات على القضايا المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية ، ومن أبرزها قضايا الحبس الاحتياطي ، وإصلاح النظام القضائي ، وحرية الاعتقاد، وحرية الرأي والتعبير

وقد تركزت الايضاحات والتفسيرات التي تم قدمها المجلس القومي لحقوق الإنسان في شرح رؤية المجلس والخطوات المتخذة بهذا الشأن ، مع التأكيد على ان المجلس يقوم بمهام عمله بالتوازي مع إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي تبنتها الدولة، والتي يرى المجلس أنها ترفع سقف التوقعات المتعلقة بتعزيز وتنفيذ التزامات حقوق الإنسان ، وقد شرح المجلس موقفه من الشواغل الأساسية لحقوق الإنسان للاطراف الدولية والاجنبية والتي كان اهمها تفاؤل المجلس بتأثيرات إنهاء حالة الطوارئ وإجراءات مكافحة الإرهاب، اهمية البناء على مبادرة العفو الرئاسي ، والدور الذي لعبه المجلس في حصر الحالات التي يمكن ان تستفيد من هذه المبادرة ونشاط المجلس في الدعوة لتعديل قانون الاجراءات الجنائية ،الجهود التي بذلها المجلس في تلقي والتعامل مع شكاوى بعد النشطاء المحبوسين كعلاء عبد الفتاح وهو ما أدى في النهاية الي نقله من سجن طره الي مركز تأهيل وادي النظرون ، كما أكد المجلس على أن جهوده تتكامل مع جهود النيابة العامة في هذا الصدد ، جهود المجلس القومي لحقوق الإنسان في في تنفيذ برامج تهدف إلى تدريب جهات إنفاذ القانون و وجهات التحقيق على مناهضة ممارسات التعذيب ، بالإضافة إلى الدعوة إلى التصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاقية "مناهضة التعذيب" ، وتم الاشارة الي اهتمام المجلس بمتابعة ودعم خطة وزارة الداخلية لاحلال السجون القديمة بشكل كامل واستبدالها بمراكز تأهيل تتوافق مع متطلبات تطبيق معايير حقوق الإنسان للسجناء والتوسع في زيارات السجون من خلال أعضاء المجلس ومنظمات المدني ، واستمرار العمل على التنسيق لوضع اليه تمكن المجلس من زيارة مقار الاحتجاز والسجون بالإخطار ـ فضلا عن اهتمام المجلس بالدفع نحو تعديلات تشريعية موسعة تستفيد من الفرصة التي يوفرها طرح قانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات علي مجلس النواب بهدف ادخال تعديلات تجعله يمتثل للالتزامات الدولية التي قبلتها مصر بالتصديق علي عدد من معاهدات حقوق الانسان بما يضمن التوجه نحو العقوبات البديلة وتضييق نطاق العقوبات السالبة للحرية.

كما تم استعراض نشاط المجلس في معالجة التحديات المتعلقة بحرية والتعبير من خلال عقد واستضافة عدة لقاءات وورش عمل للصحفيين ومسئولي المواقع الالكترونية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية

وفي سياق مداخلات بعض الضيوف والهيئات التي تحاور معها المجلس فقد تم إثارة قضية مختلفي الميول الجنسية ، واكد المجلس في هذا الصدد على أنه بشكل مبدئي يعلن انحيازه لالغاء ومنع ممارسات التمييز والعنف ضد اي إنسان طالما لم يتعدى على حقوق الأخرين والمجتمع ، واكد المجلس على أهمية الالتزام بالنصوص الدستورية والقانونية ذات الصلة على المستوى الوطني في التعامل مع هذا الموضوع باعتبار أن السياق الدستوري المصري ياخذ في اعتباره كلا من القيم الثقافية للمجتمع المصري وفي نفس الوقت التزاماتها الدولية بموجب تصديقها على عدد كبير من الصكوك المعنية بحقوق الإنسان .

تم مناقشة التطورات التي أدخلها المجلس على منظومة لشكاوى لتتمكن من التعامل بكفاءة وفاعلية مع قدر أكبر من الشكاوى والتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان ـ سواء من خلال التحول لرقمنة المنظومة وتعزيز احتياجاتها أو من خلال تعزيز التواصل مع الجهات التنفيذية والقضائية المعنية بالاضافة الي تفعيل وحدات الشكاوى المتنقلة لتمكين الفئات التي قد تتعرض لانتهكات حقوق الإنسان من الوصول لالية شكاوى المجلس

الفصل الخامس :الرؤية الاستراتيجية والتوجهات العامة لعمل المجلس القومي لحقوق الإنسان٢٠٢٢ ــ ٢٠٢٥

تزامن التشكيل الجديد للمجلس مع مجموعة من الإجراءات وثيقة الصلة بمناخ الحقوق والحريات، ربما يكون من أهمها اصدار الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وقرار السيد رئيس الجمهورية بعدم تمديد حالة الطوارىء وما ودعوته لحوار وطني واحياء لجنة العفو الرئاسي فضلا عن تبني عدد من البرامج والمشروعات القومية ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

في هذا السياق فقد كون التشكيل الحالي للمجلس رؤيته لدعم تنفيذ التزامات حقوق الإنسان، **والتي** تستند على محورين متكاملين ، يركز الأول على القدرات المؤسسية للمجلس ذاته، والثاني على ما يصبو المجلس للمساهمه في تحقيقه على الصعيد الوطني ، **وتنص رسالة المجلس المحدثة على انه** يسعي الي تحديث ادواته واستخدام صلاحياته الدستورية والقانونية، والاستفادة من تنوع خبرات أعضاؤه، والبناء على التراكم المعرفي والخبرات المؤسسية والتصنيف الدولي المتميز الذي يتمتع به وشراكاته المتعددة على المستوي الدولي والإقليمي والوطني لمساعدة الهيئات التنفيذية والتشريعية على تنفيذ التزامات الدولة المصرية ذات الصلة بحقوق الإنسان، والارتقاء بمستوى ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع المصري وتعزيز الترتيبات المؤسسية لضمانات حماية واحترام حقوق الإنسان والارتقاء بالتعاون مع الاليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وتمكين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من الوصول لاليات الانتصاف وجبر الضرر ، وفي ضوء هذه الرؤية والرسالة فقد تبني المجلس ٤ توجهات استراتيجية وقدم توصيفا عاما لكل توجه من هذه التوجهات والاهداف ذات الصلة والتدخلات/ الأنشطة الرئيسية التي سيتم التركيز عليها خلال الفترة ٢٠٢٢- ٢٠٢٥ وتتمثل هذه التوجهات في :-

- التوجه الاستراتيجي الأول : تطوير القدرات المؤسسية والاتصالية والتنسيقية للمجلس وتعزيز ممارسة الاختصاصات الدستورية

- التوجه الاستراتيجي الثاني : تعزيز اسهام المجلس في نشر ثقافة حقوق الإنسان
- التوجه الاستراتيجي الثالث :- مراقبة ودعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان .
- التوجه الاستراتيجي الخامس : دعم الية الحوار الوطني والمساهمة في تعظيم مخرجاته المتعلقة بتحسين اوضاع حقوق الإنسان .

وتضمنت الرؤية الاستراتيجية للمجلس توصيفا عاما لكل توجه من هذه التوجهات والاهداف ذات الصلة والتدخلات/ الأنشطة الرئيسية التي سيتم التركيز عليها خلال الفترة ٢٠٢٢- ٢٠٢٥

الفصل السادس : التوصيات

أولًا : التوصيات المتعلقة بتعزيز صلاحيات المجلس وتوافقه مع مبادىء باريس : اهمها توفير ضمانات أكبر للمجلس فيما يتعلق بزيارة السجون ومراكز الاحتجاز من خلال الإخطارات ،زيادة المخصصات المالية للمجلس ،تطبيق آلية تنسيقية فعالة وسريعة ومرنة في المجلس القومي لحقوق الإنسان والنيابة العامة ووزارة الداخلية لضمان سرعة التدخل في معالجة الشكاوى والتحقيق في الادعاءات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان

ثانيًا : التوصيات المتعلقة بتعزيز الضمانات التشريعية لحقوق الإنسان : اهمها العمل على تبني تشريع جديد للإجراءات الجنائية ونظام العقوبات، وحماية المبلغين والشهود وتنظيم الحق في تداول المعلومات ومراجعة القانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠٢١ عن طريق تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ المعنية بالفصل بغير الطريق التأديبي وقانون الخدمة المدنية ،مراجعة التشريعات التي تُعاقِب بالإعدام في عدد كبير من الجرائم ،تعديل المواد المنظمة لضوابط المعاش المبكر وقواعده المدرجة بقانون التأمينات الاجتماعية ،تبني تشريع شامل لتنظيم حصول كبار السن على حقوقهم ،وإصدار قانون شامل لتعريف كافة أشكال العنف ضد النساء وتجريمها ومناهضتها.

ثالثًا: التوصيات المتعلقة بتعزيز الحقوق المدنية والسياسية: اهمها مراجعة الإطار الزمني الخاص بالحوار الوطني وترتيباته ،استمرار العمل علي تطوير أماكن الاحتجاز الملحقة بمديريات الأمن وأقسام الشرطة ، التدريب المستمر لضباط وأفراد الجهاز المسئولين لرفع مستوى الالتزام بالممارسات المستجيبة لحقوق الإنسان ، استمرار وزارة الداخلية في تنفيذ خطة تطوير المؤسسات العقابية بالوتيرة الحالية والعمل علي الانتهاء منها خلال مدى زمني معقول، مع التأكيد على أهمية مراعاة البعد الجغرافي وتقليل الاغتراب أثناء توزيع النزلاء على المراكز الجديدة، إتاحة المعلومات الإحصائية الخاصة بمراكز الإصلاح والتأهيل ونزلائها ،تسريع وتيرة قرارات العفو الرئاسي وزيادة أعداد المؤهلين للحصول على العفو حتى يشمل كافة المحبوسين والمحتجزين في قضايا لا تتضمن ممارسة

العنف، وتبني استراتيجية واضحة ضمن إطار زمني محدد لمعالجة التحديات اللوجيستية التي تواجه منظومة العدالة.

رابعًا: التوصيات المتعلقة بتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:
اهمها حاجة مبادرة حياة كريمة إلى حزمة من الإجراءات المتعلقة بمرحلة التشغيل والصيانة لضمان أن تساهم المشروعات والمرافق الكثيفة التي يتم انشاءها في تمكين سكان الريف من الحصول على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والتمتع المستدام بها، إعادة النظر في المخطط الزمني لتغطية المحافظات بالتأمين الصحي الشامل لتدارك التأخير في نهاية المرحلة الأولى وبدء المرحلة الثانية ،مراجعة السياسات الاقتصادية في مجال الصناعة لخلق هياكل اقتصادية قوية وقادرة على مواجهة الصدمات ،معالجة إشكاليات جودة العمل أو لياقته فيما يتعلق بالوظائف المتاحة ، وإعادة النظر في الأدوات القانونية المنظمة ،تضييق نطاق اللجوء لإجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة ،تلبية الحاجة الماسة لإعادة النظر في الاشتراطات الحالية للبناء لضمان دمج الشق البيئي في التخطيط والتنفيذ العمراني، تلبية الحاجة الماسة لإعادة هيكلة منظومة الدعم ،مراجعة مخرجات النظام التعليمي والسياسات التعليمية التي لا تزال بعيدة عن الإيفاء بمتطلبات سوق العمل ،معالجة التحديات المتعلقة بالثقافة المجتمعية السائدة وبروز الخطاب الديني غير المتسامح مع بعض الاجتهادات الفكرية والمنجزات الثقافية والعلمية واستمرار بعض ممارسات " الحسبة " الدينية، مراجعة موقف الحريات الأكاديمية ومجالات حرية التعبير وضمان التنوع وعدم احتكار صناعة الإنتاج الثقافي والفني والإعلامي في مصر.

خامسًا : التوصيات المتعلقة بنشر ثقافة حقوق الإنسان : اهمها تنفيذ ما ورد بدراسة المجلس القومي لحقوق الإنسان تحت عنوان "أطر ومستويات تضمين قضايا حقوق الإنسان ومفاهيمها وقيمهابالكتب المدرسية بمرحلة التعليم الأساسي"، للمساهمة في تطوير أدوار الكتب المدرسية في مجال "تعليم حقوق الإنسان"

سادسًا : التعاون مع الآليات الأممية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان : اهمها تعزيز التزام الحكومة المصرية بتقديم التقارير المنصوص عليها في اتفاقيات

حقوق الإنسان في التوقيتات المحددة.، وتحديث الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان حتى تعكس في نتائجها تعهدات مصر الطوعية أمام آلية الاستعراض الدوري الشامل والتوصيات الصادرة عن لجان المعاهدات والمقررين الخواص.

جدول نشاط د. مشيرة خطاب - رئيسة المجلس

م	عنوان النشاط	التاريخ
١	تسليم رئاسة الشبكة الأفريقية - اجتماع الجمعية العمومية للشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	الثلاثاء ٢ نوفمبر ٢٠٢١
٢	إستقبال وفد المفوضية السامية لحقوق الإنسان	الأحد ١٤ نوفمبر ٢٠٢١
٣	اجتماع منظمة الفرانكفونية	الاثنين ١٥ نوفمبر ٢٠٢١
٤	مقابلة وفد فلسطيني	
٥	حديث لجريدة الأهرام بتاريخ ٢ يناير ٢٠٢٢	
٦	المشاركة في منتدى شباب العالم في نسخته الرابعة	الأربعاء ١٣ يناير ٢٠٢٢ شرم الشيخ
٧	المشاركة في اجتماع لجنة الصحة والسكان بمجلس الشيوخ	مساء الأحد ١٦ يناير ٢٠٢٢ بمقر مجلس الشيوخ
٨	سفير هولندا	الاثنين ١٧ يناير ٢٠٢٢ بمقر المجلس بالقاهرة الجديدة
٩	رئيس مجلس الشيوخ المستشار عبد الوهاب عبد الرازق	الاثنين ١٧ يناير ٢٠٢٢
١٠	وفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)	الثلاثاء ١٨ يناير ٢٠٢٢ بمقر المجلس بالقاهرة الجديدة
١١	وفد مساعدي الكونجرس	

١٢	وفد الاتحاد الأوروبي برئاسة كريستيان برجر سفير الإتحاد الأوروبي مارينا فاريلا رئيس قسم السياسة والصحافة والإعلام بالاتحاد الأوروبي جراتزيلا ريتزا مستشار حقوق الإنسان ايلاريا بيتي ملحق قسم حقوق الإنسان بالاتحاد الأوروبي	الخميس ٢٠ يناير ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٣	السفير الأمريكي جوناثان كوهين	الأحد ٢٣ يناير٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٤	وفد مؤسسة " United Holocaust Memorial Museum" بحضور السيد روبرت ساتلوف	الأحد ٢٣ يناير ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٥	المستشار حنفي الجبالي رئيس مجلس النواب	الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠٢٢ بمقر مجلس النواب
١٦	الدكتور عادل بن عبد الرحمن العسومي - رئيس البرلمان العربي ورئيس مجلس أمناء المرصد العربي لحقوق الانسان	الأربعاء ٢٦ يناير ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٧	السيد السفير خالد البقلي	الأحد ٣٠ يناير ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٨	كلمة رئيسة المجلس في ندوة نظمها جناح الأزهر الشريف بمعرض القاهرة الدولي للكتاب في نسخته الـ ٥٣ بأرض المعارض	الأثنين ٣١ يناير ٢٠٢٢
١٩	ندوة في كلية الطب العسكرية	
٢٠	حوار مع السفير الأمريكي فرانك وزنر قناة الحرة بواشنطن	

٢١	وفد أمريكي رفيع المستوى برئاسة كريستوفر لومون - نائب مساعد وزير الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان	الأربعاء ٢ فبراير ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٢٢	مداخلة هاتفية لبرنامج صالة التحرير قناة صدى البلد	الأربعاء ٢ فبراير ٢٠٢٢ مداخلة هاتفية لبرنامج صالة التحرير - قناة صدى البلد
٢٣	السفير الإيطالي – ميشيل كاروني	الخميس ٣ فبراير ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٢٤	المائدة المستديرة - المجلس والمجتمع المدني عام ٢٠٢٢ الخطط والبرامج	الأحد ٦ فبراير ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٢٥	غداء مع السفير الفرنسي	الأحد ٦ فبراير ٢٠٢٢
٢٦	وفد الصليب الأحمر برئاسة جيروم فونتانا	الاثنين ٧ فبراير ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٢٧	مداخلة هاتفية مع الإعلامي أحمد موسى قناة صدى البلد	الأربعاء ٩ فبراير ٢٠٢٢
٢٨	المشاركة في ورشة عمل بشأن خطة المجلس القومي للطفولة والأمومة	الاثنين ١٤ فبراير ٢٠٢٢
٢٩	سفير أسبانيا رامون جيل	الأثنين الموافق١٤فبراير٢٠٢٢
٣٠	اجتماع لجنة حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي بمجلس الشيوخ لمناقشة الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان	الثلاثاء ١٥ فبراير ٢٠٢٢ بمقر مجلس الشيوخ
٣١	سفير بريطانيا	الأربعاء ١٦ فبراير ٢٠٢٢ بمقر المجلس

٣٢	مقابلة المستشار عدلي حسين	الخميس ١٧ فبراير ٢٠٢٢ بمقر المجلس القاهرة الجديدة
٣٣	جلسة حوارية التي أقامتها وزارة الشباب والرياضة حول حقوق الإنسان	السبت ١٩ فبراير ٢٠٢٢
٣٤	سفير كندا	الأربعاء ٢٣ فبراير ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٣٥	انطلاق اعمال المؤتمر الدولي حول التضامن الدولي وخطة العام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة – الهدف ١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية .	الأحد ٢٧ - فبراير ٢٠٢٢
٣٦	ندوة افتراضية نظمتها البعثة الدائمة لدي الأمم المتحدة في جنيف	الأربعاء ٢ مارس ٢٠٢٢
٣٧	اجتماع لجنة الشكاوي والرصد والمتابعة	الأحد ٦ مارس ٢٠٢٢
٣٨	اجتماع لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب	الأحد ٦ مارس ٢٠٢٢ بمقر مجلس النواب
٣٩	اجتماع مع اللجنة التنفيذية للمجلس (رؤساء لجان المجلس)	الاثنين ٧ مارس ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٤٠	اجتماع المجلس	الاثنين ٧ مارس ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٤١	الاحتفال باليوم العالمي للمرأة	الثلاثاء ٨ مارس ٢٠٢٢
٤٢	جلسة استماع وحوار منظمات المجتمع المدني عبر برنامج زووم	الخميس ١٠ مارس ٢٠٢٢
٤٣	السفر لالمانيا اجراء مقابلات مع اعضاء البندستاج (البرلمان الالمانى) وعدد من رؤساء الاحزاب ومقبلة رئيس مؤسسة فردريش ايبرت	الاحد ١٣ مارس ٢٠٢٢ حتى الخميس ١٧ مارس

٤٤	جلسة الشباب والاستراتيجية الوطنية – نظمتها وزارة الشباب والرياضة ضمن ملتقى الشباب بعنوان – التغير المناخي والحفاظ على البيئة	السبت ١٩ مارس ٢٠٢٢
٤٥	حوار مع ممثلي الأحزاب السياسية – نظمتها لجنة الحقوق المدنية والسياسية	الأحد ٢٠ مارس ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٤٦	المشاركة في ندوة نظمتها الشبكة الأفريقية لحقوق الانسان بالشراكة مع المنظمة الدولية للفرانكفونية ووكالة التنمية الفرنسية AFD حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في مجال مكافحة الفساد عبر برنامج زووم.	الاثنين ٢١ مارس ٢٠٢٢
٤٧	إستقبال سفير الدانمارك	الثلاثاء ٢٢ مارس ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٤٨	احتفالية محافظة القاهرة بمناسبة يوم المرأة المصرية " أيقونة النجاح "	الأربعاء ٢٣ مارس ٢٠٢٢ بمقر المحافظة
٤٩	اجتماع مع الدكتور أنس جعفر رئيس لجنة الحقوق التشريعة	الأثنين ٢٨ مارس ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٥٠	لقاء وفد الصليب الأحمر السيدة عايدة الغول والسيد جيوفروي نازال	الثلاثاء ٢٩ مارس ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٥١	ندوة عقدتها لجنة الحقوق المدنية والسياسية جلسة استماع لعدد من المواقع الصحفية والحزبية تحت عنوان حرية الصحافة حرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات	الأربعاء ٣٠ مارس ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٥٢	اللقاء التنسيقي الثاني مع ممثلي الجامعات الحكومية والغير حكومية بالقاهرة الكبرى تنظيم لجنة نشر ثقافة حقوق الانسان	الخميس ٣١ مارس ٢٠٢٢

٥٣	لقاء المهندس على الدراز ي – رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان بمملكة البحرين	الخميس ٣١ مارس ٢٠٢٢
٥٤	لقاء سفيرة النرويج	الأحد ٣ ابريل ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٥٥	زيارة للسيد المستشار رئيس مجلس الدولة	الثلاثاء ٥ ابريل ٢٠٢٢ بمقر مجلس الدولة
٥٦	إجتماع المجلس السادس	الأربعاء ٦ ابريل ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٥٧	مقابلة على مستوى رفيع مع وفد امريكي	الخميس ٧ ابريل ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٥٨	ندوة مع ممثل الإتحاد الأوروبي ايمون جليمور والسيد كريستيان برجر سفير الاتحاد الاوروبي	الأربعاء ١٣ ابريل ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٥٩	إفطار مع سفير الإتحاد الأوروبي	الأربعاء ١٣ ابريل ٢٠٢٢
٦٠	إطلاق حملة مناهضة المخدرات بدعوة من الوزيرة نيفين القباج	الأربعاء ١٣ ابريل ٢٠٢٢
٦١	ورشة عمل حقوق اللاجئين والمهاجرين في مصر –بتنظيم اللجنيتن الاقتصادية والاجتماعية	الاحد ١٧ ابريل ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٦٢	مقابلة السيدة أهداف سويف	الأثنين ١٨ ابريل ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٦٣	إفطار رمضاني مع عدد من مستشاري القضاء والعاملين في المجال التنموي	الأربعاء ٢٠ ابريل ٢٠٢٢
٦٤	ندوة عقدتها الشبكة الأفريقية لمؤسسات حقوق الإنسان بشأن الحبس الإحتياطي عبر تقنية زووم	الأثنين ٢٥ ابريل ٢٠٢٢

٦٥	إفطار الأسرة المصرية مع فخامة رئيس الجمهورية	الثلاثاء ٢٦ ابريل ٢٠٢٢
٦٦	لقاء وفد من الاتحاد الأوروربي	الأربعاء ٢٧ ابريل ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٦٧	لقاء وفد منظمة اليونيسيف	الأحد ٨ مايو ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٦٨	توقيع بروتوكول تعاون مع وزارة العدل بدعوة من الوزير عمر مروان	الأثنين ٩ مايو ٢٠٢٢ بمقر وزارة العدل
٦٩	لقاء غداء مع وزير الشئون البرلمانية في كندا بدعوة من سفير كندا	الأثنين ٩ مايو ٢٠٢٢ في منزل سفير كندا
٧٠	إجتماع المجلس الشهري السابع	الأربعاء ١١ مايو ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٧١	إجتماع مشترك بين اللجنة الثقافية والتشريعية لمناقشة مشروع القانون الذي إنتهت إليه الهيئة القبطية الإنجيلية لمناهضة خطاب الكراهية	الأثنين ١٦ مايو ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٧٢	مشاركة في ورشة العمل التي عقدها المجلس القومي للأمومة والطفولة لمتابعة الخطة الوطنية ٢٠١٨ – ٢٠٢٢	الأثنين ١٦ مايو ٢٠٢٢
٧٣	زيارة لمحافظة كفر الشيخ لمقابلة السيد المحافظ جمال نور الدين وممثلي الوزارات والبرلمان	الأربعاء ١٨ مايو ٢٠٢٢
٧٤	مقابلة مع وفد صندوق الأمم المتحدة للسكان السيدة فريدريكا مبير	الخميس ١٩ مايو ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٧٥	لقاء ممثل الإتحاد الأوروبي	الأحد ٢٢ مايو ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٧٦	لقاء مع مجموعة من طلاب الأكاديمية العربية	الأثنين ٢٣ مايو ٢٠٢٢

٧٧	لقاء السفير البريطاني	الخميس ٢٦ مايو ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٧٨	لقاء السفير خالد البقلي	الخميس ٢٦ مايو ٢٠٢٢ بمقر المجلس
	لقاء سفير السويد	الأحد ٢٩ مايو ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٧٩	ندوة مجلس الأعمال المصري الكندي بالمشاركة مع وزيرة التعاون	الأثنين ٣٠ مايو ٢٠٢٢
٨٠	لقاء وفد من التعاون السويسري	الثلاثاء ٣١ مايو ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٨١	مؤتمر وزارة الخارجية المصرية في ١٠٠ عام مركز بحوث الشرق الاوسط	الثلاثاء ٣١ مايو ٢٠٢٢
٨٢	إجتماع المجلس الثامن	الأربعاء ١ يونيو ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٨٣	مقابلة السيدة كريستين دوريفال عضو مجلس الشيوخ الفرنسي ورئيسة جمعية الصداقة المصرية الفرنسية بالمجلس	الخميس ٢ يونيو ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٨٤	مقابلة السيد لوران دي بويك ممثل منظمة الهجرة الدولية في القاهرة	الخميس ٢ يونيو ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٨٥	توقيع مذكرة التفاهم مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين عبر تقنية زووم	الخميس ٢ يونيو ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٨٦	محاضرة في وزارة الخارجية للدبلوماسيين الأفارقة المعتمدين في القاهرة	الأحد ٥ يونيو ٢٠٢٢

٨٧	زيارة مع وفد المجلس لمركز تأهيل وإصلاح وادي النطرون	الأحد ٥ يونيو ٢٠٢٢
٨٨	مقابلة مع وفد وزارة الخارجية الأمريكية لشئون المراة – كاترينا فوتوفات	الأحد ٥ يونيو ٢٠٢٢ ٦ مساء
٨٩	السفر لجينيف لمقابلة السيدة ميشيل باشليت المفوض السامي لحقوق الإنسان	الأثنين ٦ يونيو والعودة ١٠ يونيو
٩٠	حضور إجتماع لجنة الدراما	الأحد ١٢ يونيو ٢٠٢٢
٩١	ندوة دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في نشر ثقافة القانون الدولي الإنساني وتعزيز إحترامه جيروم فونتانا – عايدة الغول	الأثنين ١٣ يونيو ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٩٢	إجتماع المجلس التاسع لعرض تقارير مقابلات زيارة جنيف	الأحد ١٩ يونيو ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٩٣	لقاء أعضاء المجلس مع لجنة حقوق الانسان بمجلس النواب	الأربعاء ٢٢ يونيو ٢٠٢٢ بمقر مجلس النواب
٩٤	لقاء وزير خارجية النمسا	الأحد ٣ يوليو ٢٠٢٢
٩٥	لقاء طلبة جامعة سوهاج	الأثنين ٤ يوليو ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٩٦	لقاء ممثل الرقابة الإدارية	الثلاثاء ٥ يوليو ٢٠٢٢ بمقر المجلس
٩٧	مقابلة الفنان أحمد أمين	الثلاثاء ٥ يوليو ٢٠٢٢
٩٨	مقابلة الدكتورة هدى بدران ووفد الإتحاد النوعي لنساء مصر و مشاركتها في إجتماع المجلس العاشر	الأربعاء ٦ يوليو ٢٠٢٢ بمقر المجلس

١٠٠	لقاء سفير اليابان	الأربعاء ٦ يوليو ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٠١	زيارة لمركز إصلاح وتأهيل النساء بالقناطر الخيرية	الأحد ١٧ يوليو ٢٠٢٢
١٠٢	استقبال مجموعة من شباب الباحثين بالمدرسة الصيفية البحثية للباحثين بالجامعات المصرية والتي ينظمها مجلس الشباب المصري	الأحد ٢٤ يوليو ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٠٣	إستقبال وفد المفوضية السامية لحقوق الإنسان – السيدة ندى الناشف نائبة المفوض السامي – السيد محمد النسور مدير إدارة الشرق الأوسط في المفوضية – السيدة الينا بانوفا المنسقة القيمة للأمم المتحدة في مصر – السيدة ريم المزاوي	الأحد ٢٤ يوليو ٢٠٢٢ بمقر المجلس ثم دعوتهم للغداء
١٠٤	إستقبال وفد الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة الإمارات العربية المتحدة – السيد مقصود كروز السيدة فاطمة الكعبي – السيد زايد الشامسي	الأحد ٢٤ يوليو ٢٠٢٢ بمقر المجلس وسبقها دعوة الغداء
١٠٥	إلقاء كلمة في ندوة حول الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان بجامعة عين شمس بحضور رئيس الجامعة	الأربعاء ٢٧ يوليو ٢٠٢٢
١٠٦	إجتماع مع الأمانة العامة للمجلس	الأربعاء ٢٧ يوليو ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٠٧	إفتتاح ندوة حول حرية الإبداع والحريات الأكاديمية بالتعاون مع لجنة الحقوق المدنية والسياسية ولجنة الحقوق الثقافية	الأثنين ١ أغسطس ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٠٨	الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الإتجار بالبشر	الأثنين ١ أغسطس ٢٠٢٢ بوزارة الخارجية
١٠٩	توقيع بروتوكول تعاون مع وزارة الشباب والرياضة	الأثنين ١ أغسطس ٢٠٢٢ مقر الوزارة

١١٠	حوار مع الإعلامية درية شرف الدين	الأثنين ١ أغسطس ٢٠٢٢
١١١	تدريب أكاديمية شباب المتوسط – تنظيم وزارة الشباب والرياضة	الخميس ١٨ أغسطس ٢٠٢٢
١١٢	محاضرة بعنوان مصر وقضايا حقوق الإنسان – – تنظيم وزارة الشباب والرياضة - أعضاء المجالس الشبابية الأورومتوسطية	الثلاثاء ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢
١١٣	دعوة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – اللجنة الوطنية المصرية للتربية والعلوم والثقافة لحضور حفل التوقيع على مذكرة التفاهم الخاصة بإطلاق مشروع الشهادات الدولية المهني في التدريس	الثلاثاء ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢
١١٤	لقاء ريتشارد بروبست – منظمة فريدريش إيبرت	الأثنين ٥ سبتمبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١١٥	لقاء السفيرة وفاء بسيم عضو لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة	الخميس ٨ سبتمبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١١٦	لقاء السيد انطونيو لوبيز استوريز – عضو البرلمان الأوروربي ورئيس لجنة دول الجوار بالبرلمان	السبت ١٧ سبتمبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١١٧	لقاء الوفد الفلسطيني برئاسة وزير مناهضة الجدار العازل	الأثنين ١٩ سبتمبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١١٨	ندوة العدالة المناخية وحقوق الإنسان	الثلاثاء ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١١٩	مناقشة حول حرية الصحافة في مقر السفارة الهولندية	الثلاثاء ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢
١٢٠	حضور الحلقة النقاشية حول مكتسبات الشباب في ضوء الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان – تكريم خريجي البرامج التدريبية الصيفية بمجلس الشباب المصري	الخميس ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٢ لقاء بصالون تنسيقية شباب الأحزاب

١٢١	لقاء تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين عام من الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان انجازات وتحديات	الأحد ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٢ الساعة ٧ مساء
١٢٢	لقاء السفير الهولندي	الأربعاء ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٢٣	حضور إحتفالية إطلاق الإستراتجية الوطنية الثالثة لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر	الخميس ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢
١٢٤	لقاء على دعوة غداء من السيد مارتن شولتز رئيس مؤسسة فريدريش إيبرت	الأثنين ٣ أكتوبر ٢٠٢٢
١٢٥	إجتماع المجلس الثاني عشر	الأربعاء ٥ أكتوبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٢٦	لقاء السيدة بهية تهذيب لي السفيرة الهولندية لحقوق الإنسان	الأربعاء ٥ أكتوبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٢٧	لقاء مساعدي أعضاء الكونجرس	الأربعاء ٥ أكتوبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٢٨	لقاء السيدة باربرا ليف مساعدة وزير الخارجية الأمريكي	الأثنين ١٠ أكتوبر ٢٠٢٢ في السفارة الأمريكية
١٢٩	المائدة المستديرة حول التشريعات المناخية	الثلاثاء ١١ أكتوبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٣٠	لقاء السيد باولو ساباتيني – مساعد وزير الخارجية الإيطالي للشئون الثقافية	الأربعاء ١٢ أكتوبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٣١	وفد منظمة تير دي زوم Terre des hommes برئاسة لور بودان ممثلة الهيئة في مصر والدكتور حاتم قطب مدير الشراكة بالهيئة	الخميس ١٣ أكتوبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس

١٣٢	جلسة في مجلس النوال حول قانون زواج الأطفال	الأحد ١٦ أكتوبر ٢٠٢٢
١٣٣	لقاء سفيرة قبرص	الثلاثاء ١٨ أكتوبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٣٤	تدريب المفوضية السامية لحقوق الإنسان لأعضاء المجلس	٢٠ – ٢١ أكتوبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٣٥	لقاء مع ممثلي اليونيسيف المقيمين – والممثل المقيم للأمم المتحدة – ومكتب الأمم المتحدة بالمخدرات والجريمة	الخميس ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٣٦	ورشة عمل حول زواج الأطفال ما بين إنتهاكات حقوق الإنسان والفجوات التشريعية	الأثنين ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٣٧	لقاء الهيئة القبطية الإنجيلية – القس اندريا ذكي	الثلاثاء ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٣٨	إحتفالية ٥٠ عام من العلاقات المصرية الإماراتية	الأربعاء ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٢
١٣٩	إجتماع المجلس الثالث عشر	الأربعاء ٢ نوفمبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٤٠	لقاء السيد اللواء خيري بركات – رئيس الجاز المركزي للتعبئة والإحصاء	الأربعاء ٢ نوفمبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٤١	ندوة حول دور الإحصاء في التخطيط لمواجهة المشكلة السكانية	الأربعاء ٢ نوفمبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٤٢	لقاء طلاب جامعة نيو جيزة – كليات مختلفة	الخميس ٣ نوفمبر ٢٠٢٢
١٤٤	محاضرة لوفد دبلوماسي من جزر القمر عن خطة التنمية المستدامة	الأحد ٦ نوفمبر ٢٠٢٢
١٤٥	فعالية على هامش مؤتمر المناخ بشرم الشيخ بعنوان تغير المناخ وحقوق الأطفال مع إيلاء إهتمام خاص للأطفال في أفريقيا	الخميس ١٠ نوفمبر ٢٠٢٢

١٤٦	مداخلة تليفونية مع برنامج بالورقة والقلم قناة TEN	الجمعة ١١ نوفمبر ٢٠٢٢
١٤٧	حوار مفتوح مع طلاب الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني الأهلية – إستضافة مصر لقمة المناخ	الأثنين ١٤ نوفمبر ٢٠٢٢
١٤٨	لقاء مع السيدة سابين كروايسنبرونر نائب رئيس البعثة الدبلوماسية للنمسا	الثلاثاء ١٥ نوفمبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٤٩	فعالية مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان عبر تقنية زووم	الثلاثاء ١٥ نوفمبر ٢٠٢٢
١٥٠	مناقشة دراسة ع العنف الأسري في لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشيوخ	الخميس ١٧ نوفمبر ٢٠٢٢
١٥١	إحتفالية يوم الطفل وتوقيع بروتوكول تعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة	الأحد ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٢
١٥٢	إجتماع في لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب	الأحد ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٢
١٥٣	المشاركة في اجتماعات خبراء اللجنة الافريقية حول حقوق ورفاهية الطفل	الأحد ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٢ حتى ٣ ديسمبر ٢٠٢٢ في ليسوتو
١٥٤	ورشة عمل مشتركة بين لجنة نشر الثقافة ولجنة الحقوق المدنية والسياسية حول دور الأحزاب السياسية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية	الأحد ٤ ديسمبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٥٥	مقابلة مع السيد جيمس موران والسفير كريستيان برجر	الأثنين ٥ ديسمبر
١٥٦	إجتماع المجلس الرابع عشر	الأربعاء ٧ ديسمبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس

١٥٧	احتفالية اليوم العالمي لحقوق الإنسان ومئوية الراحل الدكتور بطرس غالي وتوقيع بروتوكول تعاون بين المجلس القومي لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي	الأحد ١١ ديسمبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٥٨	إستقبال وفد طالبات كلية آداب – جامعة القاهرة	الأربعاء ١٤ ديسمبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٥٩	إجتماع المجلس الإستثنائي الأول	الخميس ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٦٠	حفل توزيع جوائز الانتاج الدرامي المتميز في مجال حقوق الإنسان لعام ٢٠٢٢	السبت ١٧ديسمبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٦١	إطلاق مشروع تشجيع جهود دعم المشاركة السياسية وآليات الديمقراطية في مصر وتوقيع بروتوكول التعاون مع سويسرا	الأثنين ١٩ ديسمبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٦٢	لقاء زووم للمجلس القومي لحقوق الانسان مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومجلس النواب	الخميس ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢
١٦٣	إجتماع اللجنة التنفيذية الثاني	الخميس ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٦٤	إجتماع المجلس الإستثنائي الثاني	الخميس ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢ بمقر المجلس
١٦٥	ندوة بعنوان دور الشباب في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان - توقيع بروتوكول تعاون مع جامعة عين شمس	الأثنين ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٢ في جامعة عين شمس
١٦٦	إجتماع المجلس الخامس عشر	الأربعاء ٤ يناير ٢٠٢٣ بمقر المجلس
١٦٧	مؤتمرالاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان بين الرؤية والتنفيذ حصاد عام وأفاق مستقبلية	الأحد ٨ يناير ٢٠٢٣

١٦٨	الملتقى الخامس عشر لمنظمات المجتمع المدني بعنوان مؤسسات المجتمع المدني وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان	الثلاثاء ١٧ يناير ٢٠٢٣ بمقر المجلس
١٦٩	توقيع بروتوكول تعاون مع وزارة التضامن	الثلاثاء ١٧ يناير ٢٠٢٣
١٧٠	ورشة عمل المسؤلية الطبية – اللجنة التشريعية – د. وفاء بنيامين	الأربعاء ١٨ يناير ٢٠٢٣ بمقر المجلس
١٧١	ندوة حول أليات نشر قيم التسامح والسلام العالمي وحقوق الانسان	الأحد ١٩ فبراير ٢٠٢٣ بمقر المجلس
١٧٢	مقابلة وفد الملحقية العمالية السعودية بالقاهرة	الخميس ٩ مارس ٢٠٢٣ بمقر المجلس
١٧٣	توقيع بروتوكول تعاون مع جامعة القاهرة	الأثنين ٣ ابريل ٢٠٢٣ بمقر الجامعة
١٧٤	إجتماع المجلس الشهري السابع عشر	الأربعاء ١٢ ابريل ٢٠٢٣ بمقر المجلس
١٧٥	اجتماع لجنة حقوق الانسان والتضامن الاجتماعي ولجنة الدفاع والامن القومي بمجلس الشيوخ	الأثنين ١٠ ابريل ٢٠٢٣
١٧٦	اجتماع مناقشة مشروع اللائحة التنفيذية لقانون المجلس	الأربعاء ١٩ ابريل ٢٠٢٣ بمقر المجلس
١٧٧	إجتماع مناقشة خطة العمل العاجلة	الأثنين ١ مايو ٢٠٢٣ . بمقر المجلس
١٧٨	ورشة عن الإستراتيجية – حوار مع الشباب حول المفاهيم والتحديات والتطبيق – المشروع السويسري	الثلاثاء ٢ مايو ٢٠٢٣
١٧٩	جلسة الحوار الوطني	الأربعاء ٣ مايو ٢٠٢٣

١٨٠	ندوة تثقيفية بعنوان دور المجلس في ضوء الدستور المصري في الداخل والخارج	الأربعاء ٣ مايو ٢٠٢٣
١٨١	إجتماع لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب لمتابعة تنفيذ أهداف الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان	الثلاثاء ٩ مايو ٢٠٢٣
١٨٢	ورشة عمل الحزم التشريعية ذات الاولوية على أجندة الدولة المسرية في ضوء الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان	الثلاثاء ٩ مايو ٢٠٢٣
١٨٣	استقبال سفيرة فرنسا لحقوق الإنسان	الثلاثاء ٩ مايو ٢٠٢٣
١٨٤	إجتماع المجلس الشهري الثامن عشر	الأربعاء ١٠ مايو ٢٠٢٣ بمقر المجلس
١٨٥	جلسة الحوار الوطني	الأحد ١٤ مايو ٢٠٢٣
١٨٦	الصالون الثقافي الأول عن الأطفال وحقوق الإنسان – فيلم وحدوتة	الأثنين ١٥ مايو ٢٠٢٣ بمقر المجلس
١٨٧	مقابلة سفيرة السويد لحقوق الإنسان	الثلاثاء ١٦ مايو ٢٠٢٣ بمقر المجلس
١٨٨	زيارة ميدانية لمستشفيات الصحة النفسية – اللجنة الاجتماعية – د.وفاء بنيامين – أسماء فوزي	الأربعاء ١٧ مايو ٢٠٢٣